الميثاق

iraqnc.net

الميثاق الوطني العراقي هو جهد وطني لجميع العراقيين، وحصيلة جهود طويلة على مدى ١٦ عامًا

الميثاق الوطني هو معيار وطني ووثيقة معنوية تلزم من يلتزم بها ويعمل وفقها

الميثاق الوطني العراقي وسيلة لجمع الكلمة، وتلمس سبل العمل والخطط الكفيلة بتحقيق ما يتمناه العراقيون جميعا

@IraqianNCh

@IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

السبت 16 شوال 1444 هـ | 6 أيار 2023 م | العدد (39) | (10) صفحات

آراء

بقلم : أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي

حينما أصبح الإعلام لكل من هب ودب

ص6

(أستاذ الدعاية الإعلانية)

الموازنة الثلاثية انتكاسة اقتصادية وجريمة جديدة لمآرب سياسية

افتتاحية الميثاق

تعمل حكومة الإطار التنسيقي بإدارة موظفها محمد السوداني مع الكتل السياسية التي اتفقت على تقاسم ثروات العراق بينها، على ارتكاب أكبر جريمة اقتصادية بحق العراق من خلال إقرار موازنة لمدة ثلاث سنوات متتالية هدفها الأساس تمكين حكومة الإطار واستمرار تسلطها على رؤوس العراقيين بعد توفير ميزانيات مالية تمكنها من اختطاف الدولة العراقية وبناء دولة داخل الدولة على غرار تجربة الحرس الثوري الإيراني تمهيدا للانقلاب على الجميع بما فيهم من يطلق عليهم (تكمالة عدد) من يكمل لوازم العملية السياسية الحالية ممن يدعي زورا تمثيل المكونات الأخرى، ولا يوجد أي علاقة بين موازنة الثلاث سنوات وتحسين الوضع الاقتصادي للشعب العراقي سوى زيادة حصص الفاسدين.

الموازنة التي قدمتها حكومة السوداني لثلاث سنوات اعتمدت على زيادة النفقات التشغيلية والمخصصات للرئاسات الثلاث ولاسيما دوائر مجلس الوزراء؛ ليتسنى سرقتها عبر صلاحيات وهمية قد رهنت العراق سنويا بعجز بلغ قدره ٦٣ تريلون دينار عراقي، وبحسب موازنة الثلاث سنوات سيكون العجز قد تجاوز ١٨٠ تريلون دينار، وسيغطى من خلال الاقتراض الخارجي مما سيرفع ديون العراق التي تبلغ الآن أكثر من ١٢٠ مليار دولار، وهذا إفقار متعمد للأجيال العراقية وهي جريمة وطنية اقتصادية بحق العراق الذي يتمتع بثروات متنوعة لا يحتاج إلى رهنها وجعل صندوق النقد الدولي هو المتحكم في سياساته الاقتصادية، مع إدراكنا أن أحزاب السلطة عملت وتعمل على بقاء العراق تحت الوصاية والاحتلال بكل مفاصله السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن الديون الداخلية التي تأخذ من المصارف المملوكة للأحزاب الحاكمة والتي أسست مصارفها من أموال الشعب العراقي التي سرقتها مما يعني تكبيل العراق داخليا للأحزاب.

مع العلم أن قانون الإدارة المالية ينص على عدم جواز زيادة العجز المالي المخطط في الموازنة عن نسبة (٣٪) فيما بلغ عجز مشروع الموازنة للسنة الواحدة ١٧٪ وهذا يعني أن العراق سيكون عاجزا للسنوات الثلاث المقبلة من اتخاذ خطوات جادة نحو تنفيذ موازنة البرامج؛ لأن الإطار القانوني الحالي للموازنة هي موازنة بنود يحتم تنفيذها لثلاث سنوات مقبلة مما سيجبر البنك المركزي على بيع أكثر من ٣٠٠ مليون دولار يوميا لسد احتياجات الحكومة من الإنفاق بالدينار العراقي؛ مما سيؤدي إلى الضغط على حجم احتياطي العراق وزيادة المعروض من النقد المحلي وبالتالي سنذهب إلى التضخم الكبير في العراق واستنزاف الاحتياطي النقدي العراقي من الدولار، وهذا يفسر عدم موافقة حكومة الإطار على تأسيس صندوق سيادي من عوائد النفط يحمي العراق من التقلبات الاقتصادية وكان البنك المركزي العراقي قد باع ٧ مليار دولار خلال شهر آذار الماضي وخلال الشهر الحالي وهو بنفس العائد من مبيعات النفط خلال شهر آذار الماضي؛ وهذا يؤكد أن أحد أهداف إيران السياسية هو الاستيلاء على احتياطي العراقي من الدولار لتمويل أنشطتها وميليشياتها في العراق والمنطقة، وتقويم الوضع الاقتصادي للحرس الثوري الإيران بعد التضييق الذي فرض على إيران.

الميثاق الوطني : الاحتلال ومشروعه السياسي مستمر في تدمير العراق

أكد الميثاق الوطني العراقي أن الاحتلال الأمريكي ومشروعه مستمر في تدمير العراق عبر استمرار عمليته الطائفية التي غيبت العدالة ونشرت الفساد ورهنت مستقبل العراق لأعدائه لتمزيق وحدته.

وأكد الميثاق في بيانه بمناسبة الذكرى العشرين لاحتلال العراق أن الشعب العراقي الرافض لهذه الأوضاع الشاذة مصر على إنهاء العملية السياسية بشخوصها وأحزابها واستبدالها بنظام سياسي وطني مبني على أساس المواطنة والتعددية.

ووصف الميثاق: التاسع من نيسان بأنه اليوم الأسود في تاريخ العراق لأنه أدخل العراق في أتون الاحتلالين الأمريكي والإيراني وإخضاعه لمشروعه الطائفي.

ارتفاع أعداد الفقراء في العراق
إلى أكثر من (14) مليون شخص

توقّع مختصّون وخبراء في الشأن المجتمعي، ارتفاع أعداد الفقراء في العراق إلى أكثر من (١٤) مليون شخص، في ظل السياسات الحكومية والأزمات الاقتصادية التي تسببت في تراجع المستوى المعيشي للعائلات في البلاد.

وبحسب إحصائيات برنامج الغذاء العالمي، فإنّ الفقر في العراق يأخذ بالتزايد على نحو كبير، مع وجود نحو مليوني شخص بحاجة ماسة إلى الغذاء. وأقرّت وزارة التخطيط في حكومة بغداد، بأنّ الأسباب الاقتصادية والعوامل الأمنية والسياسية بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية تسببت في زيادة أعداد الفقراء، مشيرةً إلى أنّ بعض المحافظات تخطّت نسبة الفقر فيها الـ (٥٠٪)، فيما بلغت في محافظات أخرى (٣٧٪).

ويأتي العراق في المرتبة التاسعة عالميًا في الثروات الطبيعية، حيث يحوي على نحو (١١٪) من الاحتياطي العالمي للنفط، و(٩٪) من الفوسفات، فضلًا عن الموارد الثمينة الأخرى، في حين أنّه تصدر قائمة الدول الأكثر فسادًا في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية.

الشيخ أحمد الغانم
يشارك في ندوة للجمعية العالمية للأكاديميين العرب

بدعوة رسمية من الجمعية العالمية للأكاديميين العرب شارك الشيخ أحمد الغانم (عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي) في ندوة الجمعية التي كانت عن إصدار كتاب الحجاج بن يوسف الثقفي ضمن سلسلة ندوات الجمعية عن الشخصيات المفترى عليها، ونقل الشيخ أحمد عضو اللجنة العليا تحيات الميثاق الوطني العراقي للجمعية والمشاركين في الندوة الثقافية، متمنين دوام النجاح والتوفيق للجميع.

إيران تحذر السوداني
من الشروع في الربط السككي مع تركيا

حذر مسؤول حكومي إيراني موفد من علي خامنئي، رئيس حكومة الإطار التنسيقي محمد شياع السوداني مما أسماه بـ "المجازفة الاقتصادية" في مشروع الربط السككي بين ميناء الفاو الكبير وتركيا. وطالب بالتركيز على استكمال مشروع الربط السككي مع إيران.

وأوضحت المصادر أن العراق سيتحمل الكلفة الأكبر في ربط السككي الإيراني الذي سيؤدي إلى إطلالة إيران على البحر المتوسط عبر سوريا ولبنان.

ويرى خبراء اقتصاديون أن مشروع الربط السككي بين ميناء الفاو في البصرة وتركيا سيدر فوائد اقتصادية عالية في نقل البضائع وتشغيل ميناء الفاو، على عكس مشروع الربط مع إيران الذي يهدف إلى افراغ مشروع ميناء الفاو من جدواه الاقتصادية، عندما يجعل العراق رهينة الموانئ الإيرانية.

علما أن مشروع الربط السككي مع تركيا يعود إلى مجلس الإعمار في العهد الملكي لكنه لم ينفذ بسبب الظروف التي مرت على العراق.

مجلس شيوخ عشائر الثورة العراقية:
الجرائم التي ترتكبها الأحزاب في العراق وصمة عار في تاريخ أمريكا

قال مجلس شيوخ عشائر الثورة العراقية (أحد الجهات المنتمية للميثاق الوطني العراقي) إن الجرائم التي ترتكبها الأحزاب السياسية في العراق؛ أصبحت وصمة عار في تاريخ أمريكا ومن ساندها على تدمير العراق، مضيفا أن دول الاحتلال تتستر على تلك الجرائم في محاولة يائسة لنشر الفوضى والتدمير والكراهية بين الشعب العراقي.

واستذكر المجلس الذكرى العشرين لاحتلال العراق من قبل أمريكا وحلفائها تحت مزاعم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، موضحا أن الديموقراطية التي جاءت بها دول الاحتلال هي ديموقراطية الدماء والقتل والتنكيل واضطهاد الشعب العراقي.

وبين المجلس أن الحكومات المتعاقبة حولت البلاد إلى مرتع للميليشيات وساحة للفوضى والخراب والدمار. مؤكدا على أن العراق بات من الدول الفاشلة بكل قطاعته ومفاصله بسبب تلك الحكومات.

وأكد المجلس على أن المقاومة العراقية الباسلة لقنت الاحتلال وحلفاءه دروسا في التصدي لعدوانه وإجرامه وكانت من أبرز الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تتراجع أمام الدول الأخرى في موازين القوى.

الميثاق تحاور | الدكتور محمد بشار الفيضي

الدكتور الفيضي يقترح على الشعب العراقي الطامح إلى التغيير حلا سلميا قليل الكلفة

حوار الميثاق

ص4

السجون في العراق تغص بالمعتقلين
الذين تجاوزوا طاقتها الاستيعابية

أقرت وزارة العدل في الحكومة الحالية بأن نسبة اكتظاظ السجون الحكومية بالمعتقلين وصلت إلى ٣٠٠٪، حيث إن عدد المعتقلين في السجن الواحد تصل إلى ٦٠ ألف سجين بينما الطاقة الاستيعابية للسجون هي ٢٥ ألف سجين، وهو ما يتسبب بكارثة صحية وإنسانية للمعتقلين.

وسجون النساء هي الأخرى لا تسلم من كثافة المعتقلات، حيث قالت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الحالي إن سجن النساء في بغداد يكتظ بأعداد كبيرة من المعتقلات، مشيرة إلى أن السجن يحوي أربعة أضعاف طاقته الاستيعابية من النساء المعتقلات.

وأكدت اللجنة على أن قاعة السجن تستوعب حوالي ١٩٠ نزيلة بينما عدد المعتقلات من النساء في القاعة حوالي ٧٠٠ سجينة، وهو يعادل ٤ أضعاف استيعاب القاعة الواحدة.

وبين الحين والآخر تقوم السلطات الحكومية والميليشيات باعتقال العديد من النساء تحت ذريعة قانون الإرهاب سيء الصيت الذي ينتهك حقوق الإنسان والمرأة خصوصا.

اعتماد العراق على النفط
يصاعد خطر الإفلاس

أكدت خبراء اقتصاديون أن تدهور الاقتصاد العام في العراق واستمراره بالاعتماد على النفط كمصدر لسد حاجات الدولة يصاعد من خطر رعب الإفلاس، ولاسيما أن البلاد تعاني من تباطؤ اقتصادي وانخفاض في الإنتاج وتزايد معدلات البطالة وتراجع الإيرادات الضريبية بسبب الفساد العام في مؤسسات الدولة.

وبين الخبراء أن العراق يعيش حالة من رعب الإفلاس في ظل سيطرة الأحزاب والميليشيات الموالية لإيران على المشهد السياسي في البلاد، على الرغم من أن العراق يمتلك احتياطا نقديا هو الأكبر في تاريخه.

وفي السياق أكد البنك الدولي على أن الإهمال الحكومي للسياسات التي من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل أدى إلى تعميق الأزمة التي تعصف بالبلاد مؤكدا على أن الاعتماد على النفط بشكل كلي حال دون خلق العمل وبناء رأس المال البشري.

انهيار البنى التحتية وتدني الخدمات
أدت إلى غرق أغلب مناطق بغداد

يعاني العراق وشعبه منذ عام ٢٠٠٣ من إهمال حكومي متعمد لمشاريع البنى التحتية بسبب تفشي الفساد في مفاصل الدولة، ولم تتمكن الحكومة من إنقاذ المواطنين من واقعهم الحالي ولم تتجاوز أزمة الأمطار التي لا زالت قائمة منذ ٢٠ عاما مثل بقية الأزمات ومنها الكهرباء والماء وغيرها.

وأدت الأمطار والسيول الأخيرة إلى غرق أغلب المدن العراقية وتسببت بشلل في حركة السير والمرور ودخول المياه إلى المستشفيات والمؤسسات الحكومية، الأمر الذي دعا الحكومة إلى تعطيل الدوام وإعلان عطلة أظهرت الفشل الذي تسببت به.

وكشفت مصادر صحفية أن المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية يتم إحالتها للشركات التابعة للأحزاب السياسية، وهي مشاريع متلكئة لم ينجز منها ما يمكن الإشارة إليه.

الأقليات في العراق يواجهون تحديات كبيرة

ذكرت صحيفة «ذا تابلت» الأمريكية أن الأقليات في العراق ما تزال تعاني من تحديات يحاولون التغلب عليها، حيث لا يزال أكثر من ٢٠٠ ألف يزيدي في مخيمات النزوح وخارجها في شمال العراق.

وأكدت الصحيفة على أن قرار الحكومة بإغلاق مخيمات النزوح في شمال العراق مع نهاية العام الحالي، يجعل مصير النازحين اليزيديين وغيرهم مجهولا ويعزز الشعور بخذلانهم من الحكومات التي فشلت في حمايتهم من التهجير، وتواطأت في استمرار تهجيرهم ومنع عودتهم.

وأكدت الصحيفة أن المسيحيين في العراق أيضا لا يزالوا يعانوا ويشعرون بالقلق من المستقبل بأن يصبح العراق بلا أغلبية في حال خسر أقلياته الدينية والعرقية.

حكومات ما بعد ٢٠٠٣ تمنح الهوية العراقية لحزب العمال الكردستاني

أقر مسؤولون عراقيون بأن وزارة الداخلية في دائرة الجنسية والنفوس بمدينة سنجار، تمنح عناصر حزب العمال الكردستاني الإرهابي، الهوية العراقية وفي الوقت نفسه تمنعها عن المواطنين العراقيين الأصلاء

وأكد ضابط في الحكومة الحالية أن ذلك يتم من خلال تزوير بيانات لعراقيين يزيديين موتى أو خارج العراق واستبدال صورهم بصور عناصر حزب العمال الكردستاني، ليتمكنوا من التحرك بحرية في العراق وتنفيذ عمليات إرهابية داخل وخارج البلاد.

نقاط التفتيش الحكومية
تنتهك حقوق العراقين وتنكل بهم

تكررت الانتهاكات التي تمارسها القوات الحكومية في الحواجز الأمنية وطالت كثيرا من المواطنين، دون محاسبة قانونية في ظل سياسة الإفلات من العقاب، وعدم مراقبة النقاط الأمنية وتطبيق العقوبات على المعتدين على المواطنين.

وكان عناصر من الجيش الحكومي قد اعتدوا على طبيبة وعائلتها أثناء توجههم إلى كردستان العراق بدون مبررات حقيقية، وتسببوا بإصابتها بجروح وتم منع العائلة من تصوير الحادثة.

واستنكر ناشطون الفعل الإجرامي الذي قام به عناصر الجيش الحكومي ضد الطبيبة وعائلتها، وشددوا على أن الإفلات وغياب القانون حول العراق إلى بيئة طاردة للكفاءات من أطباء وغيرهم.

قانون العقوبات البديلة
طريقة ابتزاز جديدة للمعتقلين

كشفت حكومة بغداد عن مقترح العقوبات البديلة للتخفيف من الاكتظاظ في السجون عبر تنفيذ قانون دفع مبلغ مالي بدلا من الثلث الأخير من المحكومية.

وقال ناشطون في مجال حقوق الإنسان إن السلطات الحكومية تسعى لشرعنة ابتزاز المعتقلين ومفاقمة معاناتهم من خلال تطبيق مقترح العقوبات البديلة، مشككين بنوايا الحكومة في تطبيق المقترح لاستغلال المعتقلين، الأمر الذي سيدفع بالفاسدين إلى زج المزيد من الأبرياء في السجون بهدف سلب الأموال منهم.

وأكد الناشطون على أن حكومة الإطار لا تكترث لحل مشاكل المعتقلين، بل غايتها نهب المال والضغط على ذويهم، دون إيجاد الحلول المنطقية لحل أزمة المعتقلين في العراق. ولاسيما أن آلاف المعتقلين انزعت منهم الاعترافات تحت التعذيب، أو بتهم كيدية عن طريق المخبر السري، أو استخدام تهمة الإرهاب بدوافع طائفية.

أهالي سنجار يمنعون من العودة لمناطقهم

بعد مرور حوالي ٩ سنوات من تهجيرهم وتشريدهم عادت بعض العوائل من أهالي قضاء سنجار التابع لمحافظة نينوى، لكنها مُنعت من الاستقرار في ممتلكاتها من قبل الميليشيات اليزيدية المرتبطة بميليشيات الحشد الشعبي.

ونظم الأهالي وقفة احتجاجية أمام مبنى محافظة نينوى بسبب منعهم من العودة إلى منازلهم وطالبوا بالعودة وحملو الشرطة المسؤولية الكاملة عن الاعتداءات التي واجهوها أمام أنظار القوات الحكومية.

وقامت تلك الميليشيات المسلحة بالاعتداء على جامع الرحمن في قضاء سنجار، بهدف فرض المزيد من الفوضى والطائفية في البلدة، وأظهرت مقاطع فيديو الاعتداءات وكانت أمام أنظار القوات الحكومية عقب إقامة الصلاة في الجامع. في مشهد يوضح مدى الإهمال الحكومي في توفير الأمن لهم وعدم تحقيق السلم المجتمعي واحترام مبادئ حقوق الآخرين.

هيومن رايتس ووتش: الصحافة الحرة في العراق مازالت تحت التهديد بعد مرور ٢٠ عامًا على احتلال العراق، ولا تزال الحكومة الحالية تنظر إليها على أنها خصم يجب السيطرة عليه، وتستخدم بحقه الاعتقالات والاعتداءات والملاحقات القضائية لترهيبه وإسكاته.

مديرية صحة ديالى: الصيدليات الوهمية ظاهرة برزت بعد عام ٢٠٠٦ في المحافظة، وتدار من أشخاص ليس لهم علاقة في الصيدلة ويحملون شهادات بعيدة عن عالم الدواء وبعضهم يحملون شهادات إعدادية فقط.

مركز النخيل للحقوق والحريات الصحفية: قتل نحو ٥٠٠ صحفي في عموم العراق، والعراق في المرتبة ١٧٢ من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر حرية الصحافة الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود عام ٢٠٢٢.

ناحية جرف الصخر ثكنة عسكرية ومخازن أسلحة لميليشيا حزب الله

ذكرت تقارير صحفية أن ميليشيا حزب الله المرتبطة بإيران قامت بإنشاء أكثر من ٢٠ مخزن أسلحة وصواريخ في ناحية جرف الصخر بعد تهجير أهلها واحتلتها منذ أكثر من ثماني سنوات.

وأكدت التقارير أن جرف الصخر والمناطق المحيطة به مقسمة من ناحية السيطرة على عدة ميليشيات كل ميليشيا تمتلك مخازن ومقرات وأنشطة خاصة بها، ولميليشيا حزب الله سيطرة مركزية على تلك الميليشيات.

وأوضحت التقارير أن تلك المقرات متنوعة منها مخازن أسلحة ثقيلة ومتوسطة وورش ومصانع مختلفة ومخازن للطائرات المسيرة.

وأشارت تقارير سابقة إلى أن الميليشيات التي تستولي على جرف الصخر متورطة بتجميع وزراعة ومتاجرة المخدرات وتهريبها إلى مناطق أخرى داخل العراق وخارجه بعد توريدها من إيران.

حروب ما بعد « الناعمة»

بقلم | وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

يتفق الجميع أن الذكاء الاصطناعي يشنّ حربا شرسة في مختلف مناحي الحياة، ولأن كل الحروب لا بد أن يدخل فيها السلاح بطريقة أو بأخرى، فإن السؤال الذي يبحث عن إجابة يتجه صوب التوصيف الصحيح للسلاح الذي يستخدم في الحروب الحالية، التي يقودها الذكاء الاصطناعي وتستهدف غالبية المهن في المجتمعات ويشمل ذلك جميع الدول والمجتمعات، إلا تلك التي بقيت تمارس حياتها بالطرق البدائية دون إدخال أدوات العصر الحديث بصورة عامة، وتحديدا التقنيات الجديدة في صلب حياتها وممارسات الناس في حياتهم اليومية.

يمكن تسمية السلاح المستخدم في حروب الذكاء الاصطناعي متعددة الأوجه والمجالات بسلاح «ما بعد القوة الناعمة «، وكما هو معروف، فإن متغيرات كثيرة قد حصلت في المجتمعات والدول ما أسهم في ظهور مصطلح « القوة الناعمة «، و أول من استخدم مصطلح « القوة الناعمة»، هو جوزيف ناي من الولايات المتحدة في جامعة هارفارد، وقصد به وصف القدرة على الجذب والتأثير بعيدا عن استخدام القوة التقليدية في ذلك، وأخذ المصطلح ينتشر في الحرب الباردة المعروفة، وفي حروب باردة صغيرة حصلت داخل دول وفي مجتمعات أيضا، ومع الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال التي أخذت بالازدياد خلال العقود الأخيرة، اتسعت دوائر تأثير القوة الناعمة وشملت العديد من الميادين زاحفة نحو المفاهيم الاجتماعية وحقول الاقتصاد والتجارة وجوانب فكرية وحتى المعتقدات.

وقد يكون الإنفاق في بناء وإطلاق « القوة الناعمة « أقل بكثير من ذاك الذي يحصل في ميزانيات الدول الحربية والعسكرية، لكن يبقى المال فعالا ومؤثرا في هذا الحيز، وقد يكون تأثيره أقوى من السلاح الفتاك في تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك، ويقع بعض الخبراء بخطأ جسيم عندما يقررون أن السلاح الناعم ليس بحاجة إلى الأموال للانطلاق في تنفيذ مهامه وواجباته، لكن قد تكون هناك مشاريع صغيرة وبذلك تكون نتائجها متواضعة أو غير ملموسة.

وإذا اقتصرت المبالغ المخصصة للقوة الناعمة على وسائل إعلام ومؤسسات تربوية ومنظمات غير ربحية وجامعات وأحزاب وغير ذلك، فإن الأموال المخصصة لبناء وإطلاق «القوة ما بعد الناعمة» ليست بالقليلة على الإطلاق، لكنها نشأت وتصاعدت بالتدريج، معتمدة على البنية التحتية الرئيسية المتمثلة بشبكة الإنترنت، والعقول العاملة في حقول الذكاء الاصطناعي، وقد أمضى هؤلاء فترات طويلة في الدراسة والبحث والتقصي في مختبرات الذكاء الاصطناعي قبل أن يمسكوا بالمقود الخاص بهذه القوة.

وتزداد المخاوف من اتساع رقعة القوة ما بعد الناعمة، وتشير جميع الدلائل على سرعة تمكنها وقدراتها على اكتساح من يقف بوجهها، وهنا يجري الحديث عن حروب واسعة تستهدف وظائف البشر الحالية في مختلف الميادين.

كما أن الخبراء يقررون أن سرعة تقدم هذا السلاح لن تنتظر مثل الأسلحة السابقة، كما أن ثمة من يتحدث عن قوة جديدة قد تظهر وتختلف عن هذه القوة الحالية أو تكون بمثابة الجيل الجديد لها.

راحت فلوسك

بقلم | مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي)

ينتظر العراقي الموازنة تلو الموازنة وفي كل سنة يرفع قلبه بالدعاء لأن تكون أفضل من سابقاتها وأن ترفع عن كاهله أثقال الفقر وهموم الحاجة وتبعاتها.

تمشي الموازنة في مسارات ملتوية ويعمل عليها من لا يعرفهم الناس فهم في غرف مظلمة خلف جدران عالية محروسين بقوات حكومية وشبه حكومية وشركات أمنية تستنزف هذه الموازنة المزمع كتابتها قبل ولادتها. تصعد إلى اجتماعات عليا وتنزل وتتأخر وتؤخّر ويتحدث الإعلام الفاشل عن تسريبات ويظهر محللون لا علاقة لهم بهذا الاختصاص ليبشروا بالخلاص ويلقوا الضوء على ما لم يروا ويصرحوا حول ما لم يسمعوا وبعد أخذ وعطاء ومناقشات واجتماعات تثقل – هي الأخرى - كاهل الميزانية قبل صدورها بصيغتها النهائية الكارثية. وتستمر المسيرة العرجاء حتى يجتمع البرلمان فيعترض أعضاء سني ستان ويصرخ أعضاء كردستان ويتنمر أعضاء شيعي ستان وتستمر الاجتماعات والتجاذبات حتى يعلن (سيادة الرئيس) آخر إعلان ويضرب بمطرقته الخشبية ليزف البشرى للمنتظرين الذين يصدمون في كل عام وتتبخر من قلوبهم الأحلام حين يعلمون أنها ميزانية لا تحمل لهم ولعراقهم إلا الموت الزؤام.

ميزانيات عملاقة لو استلمتها أياد نظيفة لجعلت منها خلاقة ولأصلحت الحال في بلد لم ير منذ عشرين عام إلا الوبال من فاقة وأمية وتدهور الأوضاع الصحية وتردي الأحوال المعاشية، إلا اللهم لمن يسمون (الكبار) ومن معهم من حراسات وأتباع فهم يرفلون في خير عميم ويسبحون في أنهار النعيم التي تجري لهم وتغرق الجياع وتبدأ المقاولات والترضيات من أرباح مشاريع كهرباء وماء وطرق ومستشفيات كلها وهمية تغدق عليهم بسخاء بينما لا يرى العراقيون على أرض الواقع إلا المآسي والتراجع.

ومن يفهم لغة الأرقام يعلم أن السراق سرقوا أكثر من تريليونين من الدولارات من أموال العراق في عشرين سنة عاشها العراقيون بإملاق بينما أثرى أساطين الفساد وأسرفوا في قتل وسجن العباد وضحكوا وهم يرون سوء حال البلاد. كان يمكن توظيف هذه الأموال في تمهيد الشوارع وبناء المصانع وإحياء المزارع وكانت ستجعل العراق مساحة ضوء في ظلام مخيم على العالم فهذه المبالغ في الأيادي الخبيرة والنظيفة تنجز إنجازات مخيفة.

هكذا أراد الاحتلال وشركاؤه من الجيران وهو من جاء بهؤلاء وهو من يحرسهم ويدللهم في الأرض ويحرسهم من السماء ويشاركهم جرائمهم ويثبّت ربطات أعناقهم وعقلهم وعمائمهم ويفرح بجرائمهم.

ميزانيات بلا اتزان ودولارات بالأطنان تذهب أدراج الرياح..

وسكتت شهرزاد فكلامها ليس بمباح..

وراحت فلوسك أيها العراق.

عندما يزعم بوش النصر

في حربه على العراق

بقلم | أحمد صبري
(كاتب وصحفي عراقي)

لم يدر بخلد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أن إعلانه انتهاء العمليات الحربية في العراق من على ظهر حاملة الطائرات إبراهام لنكولن في الأول من شهر آيار ٢٠٠٣ إن الولايات المتحدة وحلفاءها انتصروا في هذه الحرب على العراق كان متسرعا وغير صحيح؛ لأن المقاومة العراقية انطلقت بعد يوم من تدنيس قواته أرض العراق لتدحض أكاذيبه ونؤكد للعالم أن العراقيين يرفضون الاحتلال ومبرراته وأهدافه غير مشروعة.

وإعلان بوش انتصار قواته في حرب العراق لم يكن معزولا عن حملة التضليل والتحريض التي قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا ومعهما وسائل الإعلام الذين وضعوا العراق في صدارة الدول التي تهدد الأمن القومي العالمي

وطبقا لهذا التوصيف الذي وضع العراق في خانق لا يمكن الخروج منه الا بعمل عسكري لتغيير النظام فيه وإعادة إنتاج نظام جديد على وفق الرؤية الأمريكية.

وإذا رصدنا حال العراق بعد عشرين عاما على غزوه واحتلاله نستطيع القول إن المغامرة التي تورطت بها إدارة بوش الابن كانت بالمقاييس كافة فاشلة وكارثية أدخلت العراق والمنطقة والعالم في فوضى وعدم استقرار مازالت تداعياتها متواصلة على أكثر من صعيد وهنا نتوقف عند المتحقق في عملية احتلال العراق.. ومن هم الرابحون والخاسرون في هذه المغامرة الكارثية؟

إن الرابح الأكبر في ما جرى هو إسرائيل حيث خرج العراق من معادلة الصراع معها من دون حروب كما إن الرابحين كثر ولاسيما قوى في مقدمتها إيران استثمرت تداعيات احتلال العراق بإعادة تموضعها من جديد على ضوء ما جاء به الاحتلال لنظام جديد تمتد جذوره وعلاقاته ببعض هذه القوى ما أعاد رسم خارطة التحالفات من جديد وعلاقته بتوازن الصراع بالمنطقة

وعلى الصعيد العربي فإن إخراج العراق من معادلة الصراع انعكس سلبا على موجبات الأمن القومي العربي من خلال فقدانه لأهم ركيزة في عناصره ما فتح المنطقة أمام أطماع وأهداف كانت حاصل الاحتلال ما أدى إلى تشرذم العمل العربي وضياع بوصلة وحدة الموقف والرؤية لمواجهة ما جرى في المنطقة من انفلات وفوضى بعد غزو العراق واحتلاله

والسؤال الذي بات يؤرق وينغص حياة المتورطين في المغامرة الأمريكية ومن ساعدها في حملة التحريض على العراق.. لماذا ذهبنا إلى العراق وما هو ثمن تلك المغامرة وهل كسبت واشنطن ود العراقيين كما ادعى صقورها بغزوها لبلادهم وتخليصهم من (نظام ديكتاتوري) ووضعهم على سكة الحرية والديمقراطية والازدهار الاقتصادي والاعمار والتنمية والسلم الاجتماعي؟

هذه التساؤلات وغيرها أجاب عليها بعض من كان يعمل ضمن إدارة بوش الابن ويحرض على غزو العراق وأول هذه الشهادات كانت من وزير الخارجية الأمريكي كولن بأول الذي عبر عن أسفه واعتذاره للحرب على العراق ومشاركته بحملة التحريض عليه بمزاعم امتلاكه أسلحة محظورة وخطيرة كما أن شهادة مدير وكالة المخابرات الأميركية جورج تنت هي الأخرى كشفت حملة التضليل ضد العراق وتصميم بوش الابن وعلى الغزو حيث أكد تنت نفي وكالته امتلاك العراق أسلحة محظورة.

إذا من هو الخاسر الأكبر في عملية غزو العراق واحتلاله بالتأكيد هو العراق بكل ألوانه وطوائفه لأن الاحتلال أنتج نظاما سياسيا هجينا ليس له علاقة بحاجات وتطلعات العراقيين بوطن تسوده الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وخال من إرهاصات الثأر والانتقام والاحتراب الطائفي.

وتحول العراق بفعل هذه الكوارث إلى بلد متداع غير قابل للحياة ثروته منهوبة بفعل تغول حيتان الفساد في جميع مفاصله فضلا عن أنه أصبح مشروعا للتقسيم والتشظي بفعل عمق الصراعات الطائفية التي نالت من وحدة العراق والمصير الأبدي بين مكوناته الأمر الذي وضع العراق في الخانق الذي يتخبط به.

إذا إعلان بوش الابن انتصار قواته في حرب العراق في مثل هذه الأيام قبل عشرين عاما يلخص الفشل الأمريكي ومشروعه التي أجبرته المقاومة العراقية على الانسحاب من العراق عام ٢٠١١ ما يؤكد كذبة بوش وبطلان نصره بالعراق لأن الحقائق على الأرض تشير عكس إعلانه من على حاملة الطائرات إبراهام لنكولن في الأول من شهر آيار.

حاميها حراميها

بقلم | آلاء صلاح توفيق ((كاتبة وناشطة عراقية))

بلغني أيها الشعب المضطهد ذو الوضع الموجع أن في زمن قديم كان هنالك مجموعة أشخاص اجتمعوا وتكالبوا ضد من عمروا وقدموا خيرا؛ واتفق المتكالبون والمتآمرون على أن يغيروا ويبدلوا ويحللوا ويحرموا ويتهموا ويجرموا الطيبين ويدخلوا الطامعين إلى بلادهم ويكموا الأفواه، ويعيثوا في الأرض الفساد، وجلسوا على كراسي السلطة لينفذوا مشروع تدمير البلاد.

فأمعنوا في صناعة الوهم لإيهام الشعب بما سيفعلونه. ثم وبعد فترة من الزمن دبت بينهم نزاعات الأطماع وبدأ كل طرف منهم يعيب على الآخر، والشعب الحزين المستكين الخانع ينظر وهو خائر القوى رافض للحال ولما حصل جملة وتفصيلا. ولكنه لا يملك سوى صوته وجملة حاميها حراميها، علنا وليس سرا بل وبصوت مرتفع تعبيرا عن سوء حالهم وما وصلوا إليه، والمتآمرون يسمعون هذه الصيحات والهتافات ولكن كأن الأمر لا يعنيهم، بل هم في غيهم يعمهون أكثر، ويزدادون جشعا وتوغلا في جسد وطن كان عزيزا يوما ما قبل أن يجتمع المتآمرون لتدمير العراق.

أوليست تلك الجملة (حاميها حراميها) كفيلة لوحدها بأن تهتز نفوسهم ولو قيد أنملة، وتوقظهم من غفلتهم ومؤامراتهم. فهم ليسوا ممن يحمي الوطن بل عكس ذلك تماما؛ هم من سرق الوطن وفرحة شعبة ومستقبله ونزعوا الطمأنينة والأمن من هذا البلد فأباحوا سفك دماء شعبه وسرقوا ثرواته.

فهم دبروا وحاكوا منذ البداية المصير المظلم للوطن والمواطن ولذلك لا غرابة مما نراه اليوم وما وصلنا إليه، إلا أن ما يعيشه العراق وشعبه وما فعله المتآمرون حصل في الزمان والتاريخ السابق أمر مشابه له لكنه انتهى بانتصار إرادة الحق سبحانه وما يريد. ولأن الظلم مهما طال وامتد أمده فهو زائل بوعد الله تعالى وسنته في خلقه. وقد تحررت شعوب سابقة من الظلم، ونهضت من سبات عميق كما يقوم المغشي عليه ويستفيق من غيبوبة باغتته. وهو ما سيحصل لوطننا المسلوب الإرادة؛ فكسر القيد بمعاول الشرفاء وعودة الوجه الناصع للوطن هو أمر حتمي، يحتاج فقط للإرادة القوية وهي حاضرة وللعون الإلهي. فوطننا سيعود كما فعلتها الشعوب السابقة في القصص الحقيقية من واقع التاريخ الحي. سيعود كما عرفناه عراق الشرفاء ويعيش أهله وينعمون بالخيرات والأمن، فسنن الله في خلقه واضحة وثابته؛ فكم من قصة أعاد الزمن تفاصيل مجرياتها وأعاد بأكف الشرفاء كتابة خواتيمها كما هو الحق والصح، (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) حَيث لا يَصح إلا الصحيح. فالهلاك والعطب وخزي الدنيا وعارها، وما حَلَّ بهم من سَخَط الله عليهم، من البوار وخراب الديار وعفوِّ الآثار. فاعتبروا به، إن لم تنهكم حُلُومكم، ولم تزجركم حُجج الله عليكم، عمَّا أنتم عليه مقيمون من التخريب والظلم، فاحذروا مثل مصارعهم، واتقوا أن يحلّ بكم مثل الذي حلّ بهم.

الميثاق تحاور

الدكتور محمد بشار الفيضي

الدكتور الفيضي يقترح على الشعب العراقي الطامح إلى التغيير حلا سلميا قليل الكلفة

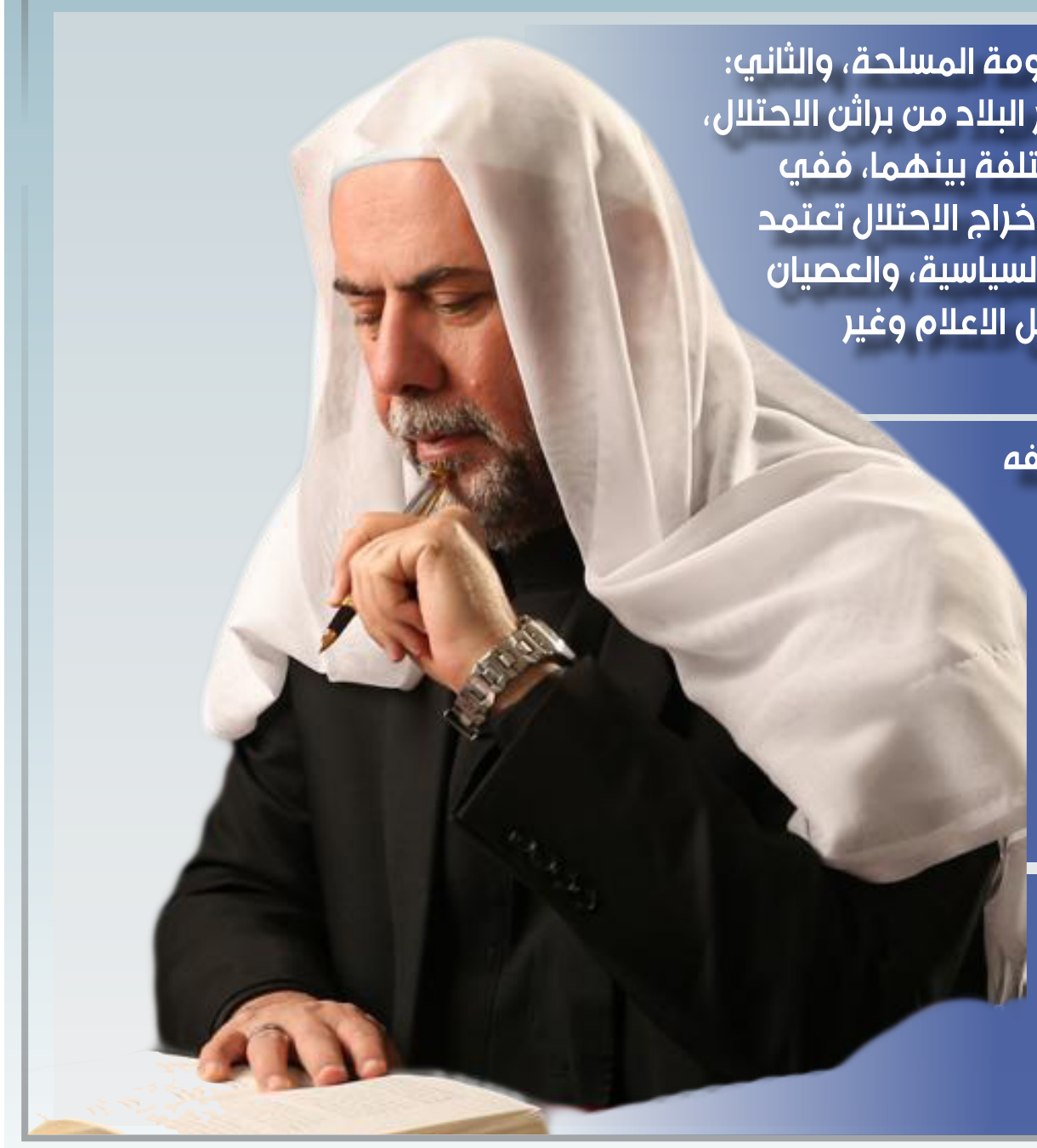

المقاومة لدى كل الشعوب لها وجهان، الأول: المقاومة المسلحة، والثاني: المقاومة السلمية، ويعملان لهدف واحد، ولكن الآليات المعتمدة للوصول الى ذلك الهدف مختلفة بينهما، ففي الوقت الذي تعتمد المقاومة المسلحة عنصر القوة لإخراج الاحتلال تعتمد الثانية آليات أخرى مثل الاضرابات العامة، والمقاطعة السياسية، والعصيان المدني، ونشر الادبيات المناهضة في الصحف ووسائل الاعلام وغير ذلك

أنا اقترح على شعبنا الطامح الى التغيير على اختلاف طوائفه واعراقه حلّا سلميا قليلة الكلفة وهو أن يتبنى مطالبة المجتمع الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة بأن يقفوا معه رسميا لتغيير دستور البلاد الحالي تغييرا جذريا، وأن يتم ذلك برعاية دولية كاملة، ويكون ذلك منه بمنزلة الخطوة الأولى والأهم التي إن نجح فيها سيتمكن من إنجاز بقية الخطوات الموصلة بالتالي الى الهدف المنشود بإذن الله

فان مراكز البحوث في الولايات المتحدة الامريكية لا شغل لها هذه الأيام سوى تقديم الدراسات والتقارير حول كيفية اصلاح الأخطاء الأمريكية في العراق وضرورة انتزاعه من حضن الجارة إيران، خاصة بعد ان حسمت ايران خيارها وارتمت في أحضان المعسكر الشرقي واشتركت مع روسيا في صراعها مع أوكرانيا فان الولايات المتحدة الامريكية لم تعد تطيق الصبر على الواقع العراقي

الميثاق: الحركة التحررية في العراق تعاني من الانقسام فبماذا تنصحون؟

الفيضي: المتخصصون يُعرِّفون حركات التحرر بانها تنظيمات وطنية تضم تيارات فكرية وسياسية وعسكرية واجتماعية تمارس الكفاح السياسي والعسكري بهدف تحرير الاراضي الوطنية المحتلة لتحقيق السيادة والاستقلال، وفي مطلع القرن العشرين سارع انتشار الافكار التحررية التي تدعو الى مقاومة الظلم والاستعمار على نشوء حركات التحرر والاستقلال في وطننا العربي وعلى نمو الوعي الوطني بين شعوبه؛ لكن ما جرى في العراق أمر مختلف فالظروف التي أحاطت بالغزو الأمريكي له أعاقت انجاز التحرير بالعمل الشعبي الموحد.

ولإيضاح ذلك أنبه على أمرين.

الأول: المقاومة لدى كل الشعوب لها وجهان، الأول: المقاومة المسلحة، والثاني: المقاومة السلمية، ويعملان لهدف واحد، وهو تحرير البلاد من براثن الاحتلال، ولكن الآليات المعتمدة للوصول الى ذلك الهدف مختلفة بينهما، ففي الوقت الذي تعتمد المقاومة المسلحة عنصر القوة لإخراج الاحتلال تعتمد الثانية آليات أخرى مثل الاضرابات العامة، والمقاطعة السياسية، والعصيان المدني، ونشر الادبيات المناهضة في الصحف ووسائل الاعلام وغير ذلك.

وقد بينا في الحوار الأول ان المقاومة العراقية المسلحة كانت (يتيمة) في حسابات أهل الدنيا لأنه لم يكن لها مساند الا الله سبحانه، والسبب انها ظهرت في وقت كان العالم آحادي القطبية، وانها ابتليت بالصراع مع القطب الأوحد فيه، ولذا لم يمدّها احد بالسلاح، ولم يقدِّم لها احد أي اسناد مادي او معنوي، ولم تكن لها ملاذات آمنة، ولم تتهيأ لها فرص حقيقية للظهور على وسائل الاعلام لتعبر عن أهدافها وأدبياتها، كما حدث مع مقاومات شعبية في بلدان أخرى؛ كالمقاومة الفيتنامية سابقا، والمقاومة الأوكرانية حاليا. وهذا الكلام نفسه ينسحب على حركات التحرر السلمية في العراق التي هي جزء من منظومة الحركة التحررية، فيمكن وصفها بـ(اليتيمة) أيضا، لأنه لم تتح لها هي الأخرى الفرص ذاتها لفرض أدبياتها على أرض الوطن، فداخل العراق كانت فرق الموت في السنتين الأولى من الاحتلال خاصة تصول وتجول لتستهدف أي نشاط سلمي ضد الاحتلال، وتستهدف رموز هذا النشاط، ثم جاءت بعدها أجهزة الحكومات المتعاقبة من جيش وشرطة وغيرهما وميليشيات تابعة لأحزاب السلطة لتتبنى هذه المهمة وعلى نحو أشد واطغى، وهنا كانت القوى الوطنية بين خيارين أحلاهما مرٌّ إما الهجرة خارج البلاد؛ او التزام الصمت المطبق داخل العراق مع اخذ إجراءات احترازية مثل تغيير عنوان السكن، أو تغيير بطاقة الهوية الشخصية، أو تغيير مكان العمل، أو الانتقال من محافظة الى محافظة وهكذا، أما الذين تركوا العراق فمنهم من قصد الدول العربية ومعظم هذه الدول لم تكن تسمح لهم بممارسة أي نشاط ضد الاحتلال الأمريكي أو ضد مشروعه السياسي في العراق إما خوفًا من الإدارة الامريكية أو مجاملة لها للحفاظ على المصالح المشتركة، ومنهم من قصد دول الغرب و من حاول من هؤلاء الإفادة من نظم الحرية المعتمدة فيها وبذل جهدا لنصرة قضيته اصطدم بالواقع وكانت جهوده ضائعة، وذات تأثير محدود لأنه لم يكن يجد تفاعلا مناسبا من وسائل الاعلام، ومن منظمات لها القدرة على تقديم الدعم والترويج للأسباب ذاتها.

الأمر الثاني: حركات التحرر السلمية عندنا كان فيها غصة، تماما مثل المقاومة المسلحة، وهي ان الشعب كله لم يكن متفاعلا معها، فالمدن التي تقطنها أغلبية من شيعة العراق استطاعت المراجع الدينية أن تهدئ من روع الناس فيها، وأن تصرف أنظارهم عن التفكير في مقاومة الاحتلال سلميًّا فضلا عن مقاومته عسكريا من خلال فتاوى صدرت من قبلهم، توصي بعدم مقاومة الامريكيين، ومنحهم وقتا كافيا، والنظر إليهم على انهم ضيوف لن يطول بهم المقام، وأنهم جاءوا لتمكين الطائفة من الحكم بعد ظلم طالها لأكثر من أربعة عشر قرنا!! وكأن الأمريكيين ـ بغض النظر عن هذه المقولة ـ احتلوا العراق وليس لهم هدف سوى الانتصار لطائفة على أخرى، نعم.. هم لعبوا من دون شك على هذا الوتر ولكن ليس حبًّا في الطائفة أو احترامًا لها بل من اجل أهداف استراتيجية تخصهم، وتصب لصالحهم حصرا، وتتخذ من هذه الخديعة وسيلة لتذليل العقبات في سبيل الوصول الى تلك الأهداف، وهذا ديدن الاستعمار في كل مكان؛ ونظرة بسيطة الى مذكرات بول بريمر: (عام قضيته في العراق) تقف بنا على جملة من المؤشرات الدالة على ذلك بوضوح، وكيف ان الحاكم المدني الأمريكي للعراق كان يحث الساسة من الشيعة على الإفادة من الفرصة التي يمنحها لهم الامريكيون لنوال الحكم، وكان يؤجج فيهم النزعة الطائفية قدر الإمكان، ليضمن ولاءهم للمشروع الأمريكي ومناصرتهم له، وهذا ما حدث. فمثلا يقول في مذكراته ص ١٠٧: « قلت للدكتور الجعفري نأمل أن يتعاون القادة المسؤولون في الطائفة الشيعية هذه المرة.. الخطأ نفسه الذي ارتكبوه في سنة ١٩٢٠م وهو عدم تعاونهم مع الإنجليز يعد مأساة». ويقول في صفحة ١٢٩: «: إنها نقطة انعطاف في تاريخ العراق.. ويجب ألّا يرتكب الشيعة الأخطاء المأساوية التي ارتكبوها عام ١٩٢٠ أي مقاومة الإنجليز، وتمكين السنة من حكم العراق» وقد احصيت في مذكراته ثلاثة عشر موضعا يردد فيها بول بريمر الكلام نفسه مع عدد آخر من الشخصيات الشيعية، والجمهور الشيعي بشكل عام ولا أقصد الجميع صدِّق بالمطلق هذه المقولة ولاسيما بعد ترويجها من قبل الشخصيات المؤثرة في المجتمع دينيا واجتماعيا، ولذا لم تنشط بين شرائحه طيلة فترة الاحتلال حركات تحرر ملفتة للنظر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المدن التي تسكنها أغلبية من كرد العراق وقعت في الفخ نفسه فقد استطاع ساسة الحزبين الكرديين المعروفين فيها ومن خلال اساليب شتى بينها فرض المواقف بالقوة الحيلولة بين الشعب الكردي وبين التفكير بالتحرر على اعتبار ان الاحتلال أنقذهم من نظام كان يصادر حقوقهم القومية، وان الاحتلال جاء ليقدم لهم فرصة ذهبية للاستقلال، وعليهم الا يضيعوها؛ فلم نجد بالتالي نشاطا بين هذا المكون لحركات التحرر أيضا مع الإشارة الى ظهور حركة مقاومة شرسة من هذا المكون ساهمت بقوة في مقاومة الاحتلال، ولكني لا أتكلم عن الاستثناءات وانما اصف الواقع بشكل عام كما ذكرت. هكذا كان المشهد في العراق باختصار، لكن ما يميز الشأن العراقي أن هيئة علماء المسلمين في العراق وبالموازاة مع المقاومة العراقية المسلحة وفي وقت مبكر وتحديدا في سنة ٢٠٠٨م قادت بشكل منظم النشاط السلمي لحركة التحرر في العراق، وفتحت أبواب الحوار مع شتى القوى الوطنية التي كان يجمعها الايمان بالتحرير، ومن تمام الفضل الإلهي أن الهيئة وخلافا لحسابات كثيرين تسامت على الوعاء الطائفي والعرقي ورفضت الحديث باسم طائفة، ونادت باسم عراق واحد، يكون وطنًا لجميع أبناء شعبه على اختلاف طوائفهم واعراقهم واديانهم، واذكر أن أحد الإخوة الأفاضل حدثني قائلا: حين تشكلت هيئة علماء المسلمين اتصل بي صديق من أهل الفكر والنظر، وقال لي: يا هذا انتهى العراق! إقرأ على هذا البلد السلام، فقلت له: لماذا يا صديقي؟!، قال: ألا ترى.. رفع شيعة العراق لواء مرجعيتهم، ورفع كرده لواء قوميتهم، وظهرت هيئة علماء المسلمين لترفع لواء سنته، وبهذا سيتحول العراق إلى بلد ممزق طائفيا وعرقيا، وسيغدو أثرًا بعد عين.. قال: فلما بدأت تصريحات هيئة علماء المسلمين تتوالى على الإعلام، وتعرب عن مواقفها ورؤيتها، وتقدِّم أداء وطنيًا جليًّا، اتصل بي الصديق نفسه مرة ثانية، وقال لي: يا أخي يبدو أن الهيئة ناضجة، وتنأى بنفسها عن أن تتحدث باسم مكون بعينه، وهذا دليل على وعيها.. عذرًا لقد أخطأت التقدير.

المهم هنا أنه كان لأدبيات هيئة علماء المسلمين في تبني الخيار الوطني تأثير ملحوظ على فصائل المقاومة، ولم يشذ عن ذلك الا القليل مثل القاعدة ومن جاء بعدها فهؤلاء لم يكونوا يحترمون فكرة المشروع الوطني أساساً، ويطلقون عليه اسم: (المشروع الوثني)، وكانوا يرون في الهيئة وجهودها منافسا خطيرا لهم فاستهدفوها في أدبياتهم، وعدّوها منحرفة عن جادة الصواب، وكان سعيهم يتبنى مشروعا كونيا توهموا فيه انهم قادرون ـ بما يحملونه من أفق غير واقعي ـ على تأسيس (خلافة إسلامية) تنتظم دول الشرق الأوسط كله، ولسنا بصدد الحديث عن ذلك الآن.

الميثاق: قلتم ان هيئة علماء المسلمين بذلت جهودا كبيرة في هذه السبيل، هل من اضاءات على هذ الجهود، واين وصلت؟

د. الفيضي: ابتداء كان أول عمل للهيئة بهذا الصدد المشاركة في المؤتمر التأسيسي العراقي الذي أعلن عنه في منتصف سنة ٢٠٠٤م وهو أول عمل جماعي بهذا الصدد، وكان إنجازا عظيما واستثنائيا، حتى انه أثار قلق دوائر الاحتلال ودوائر أخرى في المنطقة لم يرق لها ظهوره على هذا النحو، فعمل الجميع على استهدافه وإضعافه، ونالوا ما أرادوا، لكن الهيئة لم تتوقف وشرعت من جديد في حواراتها مع مختلف القوى الوطنية العراقية ومن شتى المكونات، والتقت رموزا دينية واجتماعية وعددا كبيرا من النخب والكفاءات، وشهدت سوريا بالدرجة الأولى ثم الأردن ثم دول أخرى عربية واجنبية نشاطات كبيرة بهذا الصدد، واستطاعت الهيئة على مدار سنوات وبفضل الله أن تقرب وجهات النظر، وتضيق دوائر الاختلاف حتى وصلت بمعظم من حاورتهم الى صياغة مشروع وطني، متفق عليه بأغلبية ساحقة، وأعربت عنه في مناسبات شتى، وهو يتكون من احد عشر بندا ونصه مطبوع بعنوان: (الورقة الأساسية للمشروع الوطني) ضمن الكتاب الذي نوهنا به في الجزء الأول من الحوار وهو: (هيئة علماء السلمين والمشروع الوطني؟). وخلال هذه المسيرة حدثت معي شخصيا بعض المواقف الطريفة، وأذكر منها على سبيل المثال ان أحد النشطاء من الطائفة اليزيدية في العراق جاء من دولة ألمانيا، والتقى بي وسألني عن مصير المكون اليزيدي في ظل رؤيتنا لهذا المشروع، فأجبته: هم جزء من الشعب العراقي، وبحكم المواطنة لا يختلفون عن الآخرين لهم ما لبقية الشعب من حقوق، وعليهم ما على بقية الشعب من واجبات، فسكت هنيهة ثم قال لي: هل تأذن لي أن أسجل هذا الكلام في فديو؟ وكأنه أراد ان يوثق عليّ كلامي هذا، فقلت له: لك الإذن، فأخرج من حقيبته كاميرة فديو صغيرة، وأعاد عليّ السؤال وطلب مني إعادة الجواب، وفعلتُ مثل ما أراد ليطمئن، ومن المواقف أيضا أني خضت حوارات طويلة مع حزب سياسي عراقي فاعل ومصنف ضمن الحركة اليسارية؛ تشكل سنة ٢٠٠٥م وكان ممن يتبنون المقاومة السلمية ضد الاحتلال، ويرفضون المشاركة في مشروعه السياسي أيضا، وانتهيت في الحوار معهم الى تقديم اصل المشروع الوطني، ثم بلغوني بعد مدة بالموافقة عليه مع التحفظ على بندين، أحدهما الذي ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، والثاني يخص الموقف من القضية الكردية، والتقيت بعدها احد قياديهم البارزين وحاورته حول أسباب التحفظ على البندين فقال لي: يا دكتور نحن يساريون أصولنا شيوعية لا تنتظر منا القبول بأن يكون دين الدولة الإسلام، وأما بالنسبة للقضية الكردية فنحن مع حق تقرير المصير، هذا مبدؤنا؛ لكنه استدرك قائلا : بيد ان ذلك لا يعنى اننا نرفض المشروع برمته، بل نحن معكم فيه، ما دامت الأغلبية تقرُّه، مع إبقاء التحفظ قائما.

ولذا لا تجد أخي الكريم الآن انقساما ملحوظا لدى حركات التحرر في العراق بخصوص المشروع الوطني من حيث المفهوم ومن حيث الأهداف، فقد تم العمل على تجاوز ذلك بفضل الله في وقت مبكر.

الميثاق: طيب دكتور.. تجاوزنا مرحلة الاحتلال المباشر الآن ولم يعد في العراق وجود لقوات امريكية سوى عدة آلاف منتشرة في عدة قواعد؛ السؤال: اين الشعب العراقي الآن من المشروع الوطني؟

د. الفيضي: نعم اخي الكريم تجاوزنا ذلك لكننا دخلنا في نفق آخر، وهو نفوذ دول الجوار وتدخلها في الشأن العراقي، وتحتل الجارة إيران قصب السبق، لان نفوذها يصل حدَّ الهيمنة على العملية السياسية بشقيها المدني والعسكري، فضلا عن وجود ميليشيات تخضع هي الأخرى مركزيا لتعليماتها وأوامرها.

ما يهمني هنا لفت الأنظار الى اننا منذ أكثر من عقد نشهد في العراق شرائح عظمى من الشعب العراقي من شيعته وكرده وبقية مكوناته وبعد الفشل الذريع لأداء الحكومات المتعاقبة على حكم العراق منذ سنة ٢٠٠٣م بدأت تكشف عن مكنون إيمانها بالمشروع الوطني وترفض المشاريع القائمة، وهذا امر مثير ومهم. كانت البداية في ثورة (٢٠١١/٢/٢٥م)، حين خرجت ست عشرة محافظة من أصل ثمانية عشر في عموم العراق في تظاهرات مليونية عارمة، منددة بالعملية السياسية، وبمن يقف وراءها، واستمرت شهورا؛ كان الملفت في هذه الثورة أنها رفعت شعارات تحاكي بنودًا في المشروع الوطني الذي توصلنا اليه، ومع أن هذه الثورة قمعت بالحديد والنار؛ لكن جذواها ظلت متقدة، حتى جاءت ثورة العشائر سنة (٢٠١٣م)، وكانت ترفع الشعارات نفسها وقمعت هي الأخرى، ثم جاءت ثورة تشرين في (٢٠١٩/١٠/١م)، لتحمل الأهداف ذاتها، ولتضيف شعار المطالبة بإسقاط النظام لتكتمل حلقات المشروع الوطني، وقمعت كذلك، واستهدف من أبنائها المئات قتلا واغتيالا، والآلاف جرحا

يتبع

واعتقالا، وسيبقى العراق كذلك حتى يصل غايته المنشودة ، فهكذا هو نضال الشعوب.

الميثاق: مثلك ماذا كانت الشعارات التي اطلقتها هذه الثورات وتوافقت فيها مع المشروع الوطني؟

د. الفيضي: هي عديدة، كما هو الحال في رفض العملية السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية والعرقية، ورفض وجود ميليشيات خارج إطار الدولة، ورفض دمجها ضمن الأجهزة الأمنية والعسكرية، وأن يستعان بها في استهداف أبناء الشعب العراقي، واعتماد مقاطعة الانتخابات كسلاح مدني ضد العملية السياسية، كما حدث في عمليتين انتخابيّتين متواليتين، هي انتخابات سنة (٢٠١٨م، وسنة ٢٠٢١م)، وكما هو الحال في رفض الدستور، ورفض تدخل دول الجوار، ورفض تقسيم العراق، وهدر ثرواته، وإدانة الفساد المالي و الإداري، وغير ذلك، وقد لاحظنا ان بعض هذه الشعارات كانت تطابق بالنص بيانات صدرت من هيئة علماء المسلمين في وقت مبكر، أو تطابق بالنص كلمات جاد بها عبر وسائل الاعلام الأمين العام الأسبق الدكتور حارث الضاري رحمه الله أو الناطق الرسمي باسم الهيئة أو المتحدث الإعلامي، وكأنهم يرددون ما قلناه سابقا، والحقيقة ان الأمر ليس كذلك لكن شعبنا وصل بعد التجربة المرّة الى القناعات التي قدمناها نحن مسبقا، وهذا يعني ان الشعب العراقي الآن وخلافا للسنوات الأولى بات متفقاً معنا على اعتماد المشروع الوطني سبيلا لإنقاذ العراق.

الميثاق: في ظل ما تفضلتم به من تشخيص وتوافق شعبي على مفردات المشروع الوطني يأتي السؤال المهم: ما هي السبيل للخروج بالعراق من المازق الذي هو فيه؟

د. الفيضي: إذا اعتمدنا ان المشروع الوطني بات محل اتفاق لدى غالبية الشعب العراقي فإن من المؤكد ان سبل الوصول الى هذا الهدف ليست محل اتفاق، فهناك شرائح من مجتمعنا ترى ان الحل في التغيير الجذري الذي يقلب الطاولة على الجميع من خلال انقلاب عسكري محسوب يعمل على اجتثاث المجربين في العملية السياسية والاتيان ببديل وطني ودماء جديدة تحل محلهم. وهناك من يريد أن يكون التغيير عبر ثورة شعبية عارمة تطيح بالنظام كله مهما كانت التضحيات، وتدخل المنطقة الخضراء ولا تخرج منها حتى تتحقق مقاصدها في التغيير الشامل. وهناك شرائح ثالثة تريد ان يكون التغيير سلميا بأي وسيلة كالعصيان المدني مثلا؛ المهم ألا يكون سببا في إراقة مزيد من الدماء.

ونحن إذا أردنا أن نناقش هذه الخيارات الثلاثة بموضوعية، والإجابة على سؤال: هل يمكن التعويل على أحدها في ضوء الواقع الذي نعيشه فسنقف على الآتي:

أولا: إن التغيير عبر انقلاب عسكري ليس مستحيلا ولكنه في الوقت ذاته ليس ممكنا في ضوء المنظور.. نعم أنا أدرك أن كثيرا من العراقيين الذين عانوا من سوء إدارة الحكومات ما بعد ٢٠٠٣، لم تغادر فكرة الانقلاب العسكري أذهانهم، ويرجون أن تظهر قوة عسكرية لتغيير الواقع، لأن الواقع السياسي حسب تجربتهم لم يعد بالإمكان تغييره عن طريق الانتخابات أو عن طريق التظاهرات، وقد حاولوا ذلك مرارا ولم ينجحوا! والتغيير بانقلاب عسكري أيسر في الكلفة وأسرع في الإنجاز؛ ولكن ذلك مستبعد حاليا، ولنكن صرحاء: هل لدينا قوات عسكرية مؤهلة للقيام بذلك؟ ان نظرة سريعة لواقع الجيش العراقي اليوم تؤكد ان الجيش العراقي الحالي غير موحد، وقراراته مشتتة، وهو في معظمه يقف مع النظام السياسي لأنه أحد الأطراف المستفيدة منه، وقد رأينا جنودا عراقيين ينفذون أوامر الحكومة في مواجهة المحتجين بذخيرة حية، كما أن هناك ـ كما يقول خبراء ـ مصادر متعددة للجيش، وللمؤسسات التي تحمل طابعا عسكريا، ففي العراق نحو مليون عنصر أمني وعسكري في العراق موزعين على قوات الجيش العراقي بنحو ٦٠٠ ألف عنصر ضمن ملاك وزارة الدفاع، ومديريات الشرطة المحلية وقوات الشرطة الاتحادية والأمن الوطني وجهاز المخابرات، ووحدات التدخل السريع، ووحدات «سوات» (القوات الخاصة)، وهناك قوات البيشمركة الكردية في إقليم كردستان العراق وكذلك قوات الحشد الشعبي. بمعنى آخر يمكن القول: ان القرارات العسكرية في العراق بشكل عام لا يمكن جمعها في قبضة واحدة أو وضعها تحت إمرة شخص واحد أو مؤسسة واحدة بعد سنة ٢٠٠٣م. فإذا اضفنا الى ما تقدم ان هناك واقعا آخر لا يمكن تجاهله ترسخ بعد سنة ٢٠١١م وتم رصده في الانسحاب الأمريكي وبروز تأثير إقليمي على الواقع العراقي والمتمثل بالدولة الجارة ايران وما لها من نفوذ في هذه المؤسسات جميعا مع وجود ميليشيات كبيرة مسلحة خاضعة لنفوذها أيضا وحسب معلوماتي هناك ما يربو على (٧٠) مليشيا رئيسية تنشط في العراق، ويبلغ مجموع عناصرها أكثر من ١٣٥ ألف عنصر مسلح ينتشرون على طول خريطة بلاد الرافدين، وتمارس نشاطات أمنية وأخرى اقتصادية وسياسية. كل هذا يجعل من الصعب تصور حدوث انقلاب عسكري ناجح، مع عدم إغفال ان كلا من إيران وامريكا قد تلجآن الى مثل هذا الخيار بشكل مفاجئ إذا شعر كل منهما أن الأمور ستتفلت من بين يديه، وهذا لا يعنينا هنا.

ثانيا: إذا جئنا الى الخيار الثاني وهو التغيير عبر ثورة شعبية عارمة نجد انه ليس سهلا أيضا فمسار هذه الثورات صعب، وتكلفته البشرية باهضة، والشعوب تبحث في العادة عن الحلول الأقل كلفة، ثم ان شعبنا لم يقصِّر في هذه السبيل فثورته في سنة ٢٠١١م كانت عارمة والناس فيها خرجت بالملايين، وفي سنة٢٠١٣م كان هناك ثورة عشارية عارمة هي الأخرى ولكن تمَّ وأدهما بالحديد والنار، ثم جاءت ثورة تشرين لتكمل المسيرة وتم وأدها بالطريقة نفسها.. صحيح أن الأنظمة الحاكمة المستبدة حين تسد كل سبل الإصلاح التدريجي وترتضي أن تحارب شعوبها، هي من تدفع بالشعوب لا محالة الى الثورات التي تغير الواقع لأن الضغط وفق القاعدة الفيزيائية المعروفة يولد الانفجار، لكن هناك قاعدة فيزيائية ثانية أخي الكريم تنطبق هي الأخرى على الشعوب يذكرها الفيزيائيون في خواص الماء وهي أن (الماء يكسب الحرارة ببطء ويفقدها ببطء)، وهكذا هي الشعوب بالاستقراء؛ المشكلة فيها انها تكسب الحرارة ببطء فحتى تبلغ مرحلة الغليان والسخط من النظام الذي يحكمها وتخرج وفي عزمها الإطاحة به دون تراجع تحتاج الى وقت طويل، وحتى تصل هذه المرحلة يكون النظام المستبد قد نال منها ونهبها ولم يبق لأجيالها شيئا، لقد نهب النظام السياسي في العراق وبدد خلال عقدين من الزمان ـ بحسب خبراء متخصصين ـ ما يقرب من ١٥٠٠ مليار، والشعب لم يصل بعد مرحلة الغليان والعزم على الخروج بنفسه لتغيير النظام دونما تراجع، فلك ان تتصور كم سيخسر الشعب إذا بقي النظام نفسه لعقد او عقدين آخرين؟! ومع ذلك فهذا الخيار ليس مستحيلاً ولكني استبعد أن يكون التفكير باعتماده مجديا الآن.

الميثاق: إذا كان خيار الانقلاب العسكري وخيار الثورة الشعبية العارمة مستبعدين فمن الطبيعي ان يكون الخيار الثالث الذي ينتهج فيه أصحابه مبدا التغيير عبر حل سلمي دون إراقة الدماء مستبعدا هو الآخر، والسؤال دكتور.. ما الحلّ؟ هل انسد الافق؟ وهل قدر للعراقيين ان يبقوا أسرى لهذا الواقع الأليم.

د. الفيضي: لا أبدا.. دائما هناك حل.. وفي تقديري ان الخلاف إزاء الخيارات الثلاث يمكن معالجته إذا اتفق الجميع على فكرة جديدة، وهي اعتماد سبيل (الخطوة الأهم)، ومن ثم التركيز عليها، وتحشيد الجهود نحوها شريطة ان تكون منطقية ومقبولة شعبيا ودوليا.

الميثاق: وما هي لطفا.. هل يمكن ان يكون هناك بالفعل خيار ناجع مقبول شعبيا ودوليا يحقق الهدف عبر خطوة واحدة في مثل هذا الوضع العراقي المتازم؟

د. الفيضي: نعم.. أنا اقترح على شعبنا الطامح الى التغيير على اختلاف طوائفه واعراقه حلاً سلميا قليلة الكلفة وهو أن يتبنى مطالبة المجتمع الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة بأن يقفوا معه رسميا لتغيير دستور البلاد الحالي تغييرا جذريا، وأن يتم ذلك برعاية دولية كاملة، ويكون ذلك منه بمنزلة الخطوة الأولى والأهم التي إن نجح فيها سيتمكن من إنجاز بقية الخطوات الموصلة بالتالي الى الهدف المنشود بإذن الله.

الميثاق: ولكن يا دكتور.. اليس الإقدام على مثل هذه الخطوة صعبا؟ وعقد الامل عليها في الحصول على التغيير بعيد المنال؟

د. الفيضي: هذا الأمر ليس صعبا أبدا، لان هذا المطلب أمر متفق عليه بين شرائح المجتمع العراقي كافة، على اختلاف اديانها وطوائفها واعراقها، فالدستور في نظر هؤلاء جميعا أصل البلاء؛ فهو مليء بالثغرات والبلايا الجسام، ويُصدِّر المشكلات، ويخلق الأزمات، ويفوِّت على الشعب الأمن والاستقرار، كما أنه المرتكز الذي يمنح الغطاء لأقطاب العملية السياسية القائمة، ويقدم لها الشرعية على طبق من ذهب، ويطلق لها العنان لتفعل ما تشاء دون حسيب أو رقيب. وقد كان تغيير الدستور وما يزال مطلبا لشعبنا في جميع ثوراته وتظاهراته وآخرها ثورة تشرين، فلا يوجد اختلاف على هذه القضية إذن؛ وهذا المهم وكل ما نحتاجه هو العمل على تنظيم هذه المطالبة تنظيما أصوليا، وتحويلها الى حالة رسمية، وقضية دولية.

هذا من ناحية..

ومن ناحية أخرى هذا الأمر ليس صعب المنال للأسباب الآتية:

الأول: إذا طالب شعبنا المجتمع الدولي رسميا وفي مقدمته الأمم المتحدة بتغيير الدستور فان لديه الأسباب والمبررات الواقعية والقانونية الكافية للإقناع، فالدستور العراقي كتب في ظروف سياسية وأمنية أقل ما توصف به هو أنها غير طبيعية، فمن ناحية كتب الدستور في ظل الوجود الأمريكي للعراق، وتحت ضغوطه من الناحية الزمنية ومن الناحية العملية أيضا، فقد أجبر السياسيون على إنجازه في شهرين، وهذه مدة تثير السخرية لكن الإنجاز حصل فيها بسبب الضغط المباشر من الرئيس الأمريكي الأسبق الذي كان يبحث عن ورقة نجاح قبيل الانتخابات النصفية للكونكرس، ومن ناحية أخرى تدخل السفير الأمريكي في العراق زلماي خليل زادة بشكل مباشر في العملية الدستورية وفي المفاوضات بين الأطراف لتعجيل الإنجاز، وهذا كله مخالف للأعراف السائدة، وهو بالمناسبة مؤشر دوليا كمأخذ على الولايات المتحدة الامريكية. كما أن العملية الدستورية جرت في ظل حكومة أقل ما يقال عنها انها ناقصة الشرعية لان السنة قاطعوا الانتخابات التي افرزت هذه الحكومة سنة ٢٠٠٥م وبالتالي لم يكن لديهم من يمثلهم في كتابة الدستور ممن له شرعية الانتخاب ـ ومن تصدى لكتابته منهم كانوا معينين تعيينا.. وليسو منتخبين حتى يصدق فيهم وصف التمثيل الحقيقي للمكون، وهذا كاف وحده لإبطال شرعية الدستور قانونيا، وهو للأمانة من الثمار المباركة التي أفرزها قرار هيئة علماء المسلمين بدعوة شعبنا الى مقاطعة الانتخابات لان قرار المقاطعة وما تبعه من نتائج تركا لشعبنا ثغرة ذهبية للطعن بشرعية الدستور قانونيا ودوليا متى ما أرادوا ذلك. كما ان هناك شهادات دولية تؤكد بأن مطبخ إعداد الدستور اقتصر على الحزبين الشيعيين الكبيرين، والحزبين الكرديين، حتى قال السفير الأمريكي اثناء عملية إعداد الدستور بحسب صحيفة نيويورك تايمز: «ان ممثلي الشيعة والأكراد يبدون حرصا أكبر على المصالح الطائفية الضيقة على حساب المصلحة القومية العامة»، وذكرت صحيفة لوس انجلوس تايمز وقتها أيضا: «إن أهم ما يتعرض له كتاب مسودة الدستور العراقي هو مسألة سيطرة الأحزاب الكردية والشيعية على مناطقهم وسيطرتهم على الأموال التي تدرها موارد تلك المناطق النفطية» وهذا يعني أن الجماهير الشيعية والكردية هي الأخرى لم يكن لها ممثلون حقيقيون في كتابة الدستور، ثم بسبب هذا الاحتكار تم استبعاد الاخرين، وتقلصت بصورة حادة مشاركة النساء والاقليات العرقية والدينية، وضاعت امكانية المشاركة الكبيرة من جانب العراقيين العاديين في عملية صنع الدستور، وقد تمخض هذا الوضع المهلهل عن دستور مليء بالثغرات والتناقضات، وأصبح اليوم مشكلة بحد ذاتها بدل ان يكون وسيلة لحل المشاكل، وهذا كله يجعل من الدستور حالة هشة قابلة للطعن قانونيا بشرعيتها ، وللأمانة فإن جميع ما ذكرناه من خروقات رصده خبراء ورجال قانون دوليون، وكتبوا فيه تقارير وخلاصات، ومن هؤلاء رجل القانون الأمريكي جوناثان مورو الذي ترأس وفدا لمراقبة العملية الدستورية، وواكبها خطوة خطوة وخلص الى النتائج التي أوردناها للتوِّ وزاد عليها، وكتب بذلك تقريرا تحت عنوان: (العملية الدستورية العراقية الثانية: فرصة ضاعت) أبدى فيه آسفه للنتيجة التي انتهت اليها العملية الدستورية، لخلوِّها من الشفافية، وافتقارها الى مشاركة جميع فئات الشعب العراقي، وكان مما قاله: «العملية الدستورية المتعجلة زادت من تفاقم انقسام المجتمع العراقي على أسس عرقية ولو أتيح مزيد من الوقت لأمكن للاستفتاء أن يحصل عن جدارة على مزيد من التأييد مع ما يترتب على ذلك من مكاسب بالنسبة لشرعية الحكم والسلام في العراق».

وقد كتب التقرير برمز: تقرير خاص رقم (١٥٥) في تشرين الثاني سنة ٢٠٠٥م، ونشره معهد السلام الأمريكي على موقعه الرسمي باللغة العربية، وهذا رابطه لمن يحب الاطلاع على المزيد: https://www.usip.org/sites/arabic.pdf_default/files/sr١٥٥

وثمة شهادة دولية مهمة في هذا السياق أيضا وردت في سياق (ايجاز سياسي) صدر عن مجموعة الازمات الدولية، (العمل على منع نشوب النزاعات في العالم)، ذكر فيها أن التعجل في صياغة الدستور أدى الى خسارتين اثنتين.

الأولى: هي غياب الإجماع وغياب الاتفاق على الدستور من قبل الشعب العراقي.

الخسارة الثانية: كانت في نص الدستور نفسه. ذلك أن الفقرات الرئيسية مثل تلك التي تعالج موضوع اللامركزية، وصلاحيات فرض الضرائب، قد وضعت في صيغ غير واضحة، وبالتالي تحمل في ثناياها بذور الشقاق في المستقبل.

وفي تحليل لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: قال الخبير الأمريكي المعروف أنتوني كوردسمان «قد تكون مسودة الدستور مقدمة لحرب أهلية أكثر من كونها خطوة إلى الأمام»

هذه شهادات دولية وامريكية، ويوجد الكثير غيرها، ويمكن اعتماد ذلك كله وثائق داعمة لمطالبة المجتمع الدولي بتغيير الدستور.

وتجدر الإشارة هنا الى ان لقاء القاهرة الثاني الذي عقد بين القوى الوطنية وممثلين عن اقطاب العملية السياسية في العراق سنة ٢٠٠٦م في سبيل عقد مؤتمر للوفاق العراقي وقعوا جميعا على اتفاق يضم جملة من البنود كان من أهمها الموافقة على تغيير الدستور، ويمكن إلزام الأطراف السياسية الحاكمة الآن بهذا الاتفاق دوليا أيضا.

الثاني: قد يقول قائل لكن ذلك سيصطدم بالواقع لان المجتمع الدولي وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية لن يصغوا الى هذه المطالبة، ولن يسمحوا بتلبيتها، وأقول: كان الأمر صعبا أمس، ولم يعد كذلك اليوم، فالتطورات على الساحة الدولية مثيرة للغاية، وبدأت المعادلات القديمة في المنطقة والعالم تتغير، والمجتمع الدولي اليوم محرج للغاية من الوضع في العراق، والتقارير الدورية التي ترفع الى مجلس الامن عن الأوضاع في هذا البلد تشي بذلك، ونتذكر جميعا أن الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، جنين هينيس-بلاسخارت قدمت نهاية السنة الماضية وتحديدا في ٢٠٢٢/١٠/٤م إحاطة لمجلس الأمن حول العراق وكانت صريحة على نحو يكشف الواقع المرّ الذي يعاني منه العراقيون فقد اشارت في حديثها الى وجود خيبة كبيرة لدى الشعب العراقي وصلت عنان السماء على حد تعبيرها، وأن العراقيين فقدوا الثقة في قدرة الطبقة السياسية على العمل لصالح البلد وشعبه، وانتهت الى القول: «ولن يؤدي استمرار الإخفاق في معالجة فقدان الثقة هذا سوى إلى تفاقم مشاكل العراق». ومن المعلوم ان مجلس الامن الدولي أبقى العراق تحت ولايته و سلطاته استناداً الى مجموعة من قرارات لمجلس الامن الدولي اتخذت سنة ٢٠٠٣م ولم يخرجه عن الفصل السابع الذي يخول مجلس الامن مواجهة أي مخاطر أو تهديدات ممكن ان تظهر من العراق فقد نص صراحة على ان العراق ما يزال يمثل تهديداً للسلم و الامن الدولي و انه يتعامل مع العراق على وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وهذا بطبيعة الحال يتيح للمجتمع الدولي الحق في النظر بمطالبة شعبنا بتغيير الدستور وبمقدوره ـ وفق ما بينا ـ اتخاذ قرار بذلك.

أما الولايات المتحدة الامريكية فنظرة سريعة الى ما تجود به مراكز بحوثها يكشف لنا عن مدى شعورها بالندم والخسارة وهي ترى ان العراق الذي صرفت عليه مليارات الدولارات، وخسرت فيه من جنودها عددا يفوق ما خسرته في فيتنام، وفرطت لأجله بسمعتها الدولية قد خرج من حضنها وارتمى في أحضان آخرين، ولم تعد قادرة على الإفادة منه كدولة حليفة، وحتى لا أُرمى بالمبالغة، أو بالتوهم، أضعك امام خلاصات حديثة كشفت عنها بعض مراكز البحوث الأمريكية تصب في هذا الاتجاه، فقد نشرت وكالة شفق بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢م ترجمة لتقرير صدر عن المعهد الأمريكي كوينزي للدراسات بمناسبة مرور عقدين على احتلال العراق تحت عنوان: (بعد عشرين عاما على اسقاط صدام.. ندم أمريكي يُترجم على شكل اسئلة ومراجعة حساب) جاء فيه: «ان صناع السياسة في واشنطن انطلقوا قبل ٢٠ سنة من دون امتلاك وعي حقيقي بما سيحدث، وان كبار صناع السياسة في واشنطن لم يركزوا على ما الذي سيتبع (سقوط)نظام صدام، وهناك محدودية بمعرفة صناع السياسة الكبار بتشكيل العراق الحديث: مضيفا انه «كان هناك نوع من الغطرسة بإحساس الثقة ان بالإمكان القيام بالأمر لمجرد أن هناك وجودا اميركيا ضخما سيكون من شأنه ان يخلق الاستقرار ويحافظ عليه»، ويقول: «بينما تحيي الولايات المتحدة الذكرى الـ٢٠ للغزو، وقبل أن يباشر القادة الامريكيين بمغامرة اخرى لتغيير النظام فان عليهم ان يتخذوا قراراتهم بناء على الخبرة العميقة حول البلد المستهدف، والمعلومات الاستخباراتية القوية والموثوقة، وبناء على الأسس المنطقية التي يوجد حولها قبول وطني، بالإضافة الى ضرورة ان تكون الاهداف لها نهايات واضحة»

ومن النتائج التي خلص اليها التقرير أن اجتثاث البعث وحل الجيش «كانا القرارين الأكثر خطورة اللذين اتخذتهما السلطة الامريكية في بغداد بعد سقوط صدام»، مضيفا انه «لو كان مهندسو الحرب الكبار في البنتاغون والبيت الأبيض سنة ٢٠٠٣ على اطلاع، أو أن لديهم الفضول للاطلاع على الوقائع السياسية والديموغرافية للعراق، لكانوا قد أدركوا ان هذين القرارين الخطيرين قصيرا النظر».

وفسَّر المعهد ما وقع بالقول: «ان القادة الأمريكيين حصلوا على تقديرات مفادها أن حزب البعث هو العمود الفقري لنظام صدام، وان العضوية في الحزب ضرورية من أجل الحصول على أي وظيفة، وان اجتثاثه سيعطي ذات النتائج الجيدة التي انتهى اليها اجتثاث النازية في ألمانيا وفاتهم أن العضوية الحزبية في العراق لم تكن بالضرورة مؤشرا على الولاء للحزب، وإنما وسيلة لكسب العيش». واوضح التقرير «ان طرد الآلاف من العراقيين من وظائفهم بسبب انتمائهم الى حزب البعث، جعل سلطة التحالف المؤقتة تجد نفسها مضطرة لمواجهة ملايين العاطلين عن العمل الذين يشعرون بالإهانة والغضب والعديد منهم من السنة الذين تدفقوا على شوارع بغداد ومدن اخرى للتعبير عن احتجاجهم، وهو سرعان ما أثار تمردا كبيرا ضد أمريكا استمر لسنوات، حيث إنهم حملوا الولايات المتحدة مسؤولية ما جرى معهم».

هذا أخي الكريم نموذج والا فان مراكز البحوث في الولايات المتحدة الامريكية لا شغل لها هذه الأيام سوى تقديم الدراسات والتقارير حول كيفية اصلاح الأخطاء الأمريكية في العراق وضرورة انتزاعه من حضن الجارة إيران، خاصة بعد ان حسمت ايران خيارها وارتمت في أحضان المعسكر الشرقي واشتركت مع روسيا في صراعها مع أوكرانيا فان الولايات المتحدة الامريكية لم تعد تطيق الصبر على الواقع العراقي، وفي ضوء ذلك فإن عملية التغيير على نحو ينتزع العراق من هيمنة الدولة الجارة قد تكون هي الأخرى حاجة أمريكية، وبالتالي أشك في ان يقف الامريكيون عقبة في طريق المجتمع الدولي إذ ما عزم على دعم الشعب العراقي في انجاز خطوة تغيير الدستور.

ومن هنا وبناء على ما تقدم أرى ان على شعبنا استثمار هذه التطورات واللجوء الى هذه الوسيلة في العمل على تغيير الأوضاع. واعتقد انها فرصة سانحة ونسبة النجاح فيها مرتفعة جدا، ومن المعلوم أن الدستور إذا تغير يتغير معه كل شيء، ولا تسألني عن الآليات التي تضمن للشعب نجاح هذه الخطوة في وضع بالغ التعقيد مثل العراق لأن منظمة الأمم المتحدة إذا تبنتها رسميا ونجحت في جمع الجهود حولها دوليا ستتكفل هي بتوفير الآليات المناسبة، والتي ستكون مضمونة النجاح بإذن الله مادام الشعب داعما لها، ومصرّا على إنجازها.

وبالمناسبة لدينا في العراق خبراء قانون من كل المكونات، وهم قادرون ـ بإذن الله ـ إذا اتيحت لهم الفرصة على كتابة دستور عادل يناسب المرحلة ويقوم على أساس العدل والمساواة، ويعتمد الهوية الوطنية معيارا للنظام الجديد، وحينها يكون شعبنا قد وضع خطوته الأولى على طريق التغيير بإذن الله سبحانه وتعالى..

لدينا في العراق خبراء قانون من كل المكونات، وهم قادرون ـ بإذن الله ـ إذا اتيحت لهم الفرصة على كتابة دستور عادل يناسب المرحلة ويقوم على أساس العدل والمساواة، ويعتمد الهوية الوطنية معيارا للنظام الجديد، وحينها يكون شعبنا قد وضع خطوته الأولى على طريق التغيير بإذن الله سبحانه وتعالى

حينما أصبح الإعلام لكل من هب ودب

بقلم : ا.د. عبد الرزاق محمد الدليمي
(أستاذ الدعاية الإعلانية)

الإعلامي هو توصيف لمهنة عظيمة وممارسة احترافية تستدعي أن يكون حاملها ومن تُخلع عليه جديراً بها لكنها للأسف باتت مرتقى لبعض الأدعياء الذين استسهلوا ممارستها دون أن يتسلحوا ببعض أدواتها، وهي الصفة الأكثر جدلية في راهن المجتمع الإعلامي في العراق المحتل، والمؤرقة أيضاً للمنتمين إليه، لكثرة المتترسين خلفها، والمباجلين بها تنطعاً دون إلمام بأدنى مبتغياتها وغاياتها والأدوات الملحة لنيلها، هذه سلوكيات لا يستغربها من يقرأ المشهد بحياديه حيث إن الفوضى تعم ساحة الإعلام في العراق بشكل غير مسبوق، فالإعلام الحقيقي مرتبط بالعلم والمعلومة ومن ثم بالحقيقة، ولكنه في عراقنا المحتل حدثوا ولا حرج، ويبدو أن الدجالين أرادوا أن يطبقوا بشكل غبي منهج «غوبلز» وزير الدعاية النازية زمن هتلر الذي صاغ مقولته الشهيرة اكذب ثم اكذب ثم اكذب، حتى يصدقك الناس وحتى تصبح الكذبة حقيقة لكن إن كان غوبلز قد حقق بعض النجاحات ومرر أكاذيبه فإن هؤلاء فشلوا بغبائهم المعهود من تحقيق أي هدف حتى وإن كان بسيطا، علما أن الاحتلال وعملاءه أنشأوا كما من المؤسسات لمحاولة غسل أدمغة الناس وتغييب عقولهم وتوجيههم نحو تبني الغيبيات والهرطقات.

عندما نتحدث عن مهنة الإعلام الحقيقية بهذا الحجم التي تلامس أحاسيس وعواطف وعقول الجماهير لابد أن يتقدم صفوفها أصحاب الكفاءات ويقف على منابرها المبدعون من أصحاب الوعي والقدرة والدراية والفهم الحقيقي للمهنة وللمجتمع ولكيفية التعاطي مع الأحداث والكلمة والصورة والمؤثرات لضمان وصولها إلى عقل ووعي المتلقي بشكل سليم ورزين. فالمجتمعات اليوم أصبح لها باع طويل وتجربة ثرية في التعامل مع ميدان الإعلام بكل وسائله بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام يجب أن ينتمي إلى مرجعية وطنية ومحاكمة أيضاً لما ينشر في وسائله المتعددة بما يحفظ للمهنة مكانتها واحترامها في الأوساط الاجتماعية والثقافية.

وهنا نتساءل هل يمكن لأحد مثلا أن يسطو على مهن كالطب أو القانون أو الصيدلة أو الهندسة؟، والجواب طبعا كلا، في حين نجد الإعلام ولا سيما في العراق المحتل قد تم اختراقه بشكل فج وعميق رغم أنه مهنة يجب أن تتصف بالأخلاقيات والقيم والمعايير كالدقة والموضوعية وغيرهما، وما يقتضيه الهدف النبيل السامي من نشر المعلومات ويضفي عليها لتكون مفيدة وثرية للجمهور، لكن ما يحدث في العراق المحتل هو عكس ذلك تماما حيث تقف أحد الإشكاليات الكبرى في الكم الهائل من وسائل الاتصال الحديثة التي تستغلها القوى والأحزاب المهيمنة على العراق بشكل مقصود ومخطط في عمليات التشويش وتغييب الطرح الموضوعي الذي يؤثر في اتجاهاته بما يؤدي إلى لي ذراع المصداقية والموضوعية والحياد والشمولية وهن الأساسيات المتينة للإعلام الناجح والممارسين له وأي خلل في أي من هذه المقومات يعني الاتجاه إلى مسارات أخرى ليست من الإعلام في شيء.

> إن المواطن العراقي وبعد عقدين من الزمن الأسود أدرك أن الواقع الذي يعيشه أثبت أن النظام الإداري المؤسساتي الوطني قبل الاحتلال بجميع مفاصله المدنية والعسكرية والأمنية أفضل ١٠٠٪ من النظام ما بعد الاحتلال والذي اعتمد المحاصصة الطائفية (الفارسية) لتمزيق وحدة الشعب والمؤسسات لإرضاء رهبر إيران .. وهذا حال الوطن يدفع آلاف الشهداء... الدواعش والمواعش والمليشيات تقتل وتدمر وتستولي على ممتلكات الدولة والشعب، وقياداتهم تسرح وتمرح في الخضراء والبرلمان الدمج ..... هذا هو هدف قانون تدمير واجتثاث الدولة العراقية الإدارية والأمنية التي تأسست ١٩٢١ ووصلت لقوتها وأمنها حتى عام ٢٠٠٣

إن الطارئين على المهنة الإعلامية في العراق بعد الاحتلال يبحثون عن الإثارة ويعمدون إلى ترويج الشائعات وخلط الأوراق في ظل الفوضى بوسائل الإعلام وأقنيتها المختلفة التي تمتلكها جهات حزبية جاءت مع الاحتلال وخلفه وهذا يمهد الطريق لهم إلى خلق الإثارة وخلط الأوراق فتلتبس لدى نسبة مهمة من الجمهور فلا يستطيع أن يميز بين الحقيقة والشائعة، وهذا ما أحط من قيمة الإعلام في العراق وانعكس سلبا على المجتمع فبدل أن نتوحد كعراقيين لمواجهة الظروف المعقدة والكوارث والأزمات التي نعاني منها منذ احتلال بلدنا وجدنا أنفسنا نغرق في متاهات الخلافات التي ما انفكت وسائل الإعلام المسيسة المأجورة الداعمة والمؤيدة للنظام الفاسد العميل تعمقها وتجعلها هي القاعدة وغيرها الاستثناء.

إن هذه الحالة للأسف أصبحت واضحة للعيان فقد باتت ظاهرة التفتت واضحة في إطار مجتمعنا المحتل، حيث لا نرى تخصصاً علمياً إلا وقد انبرى للحديث فيه، وادعاء المعرفة الكامنة به، من ليس له معرفة به أساساً، ولا يملك أدنى وعي بحقيقته بشكل كلي. ومن هذا المنطلق باتت ظاهرة الشهادات الوهمية (كما يحدث منذ الاحتلال) مستساغة في ثنايا المشهد العراقي، بحيث لا نرى من يستنكرها أو يبدي رفضاً قاطعاً لمن دخل في ثناياها، انطلاقاً من إيمان عميق بأهمية التزام الصدق وتوخي قول الحقيقة. بل على العكس، نجد الكثير ينساق مع ذلك الوهم، فيُطلق مختلف الألقاب التي استحقها الآخر بوهم وليس بصدق، والمجتمع في فعله هذا يُكرس ثقافة الزيف، وظاهرة الافتئات التي نعاني منها مجتمعياً، وتعاني منها مختلف التخصصات. ومن ذلك مهنة الإعلام، التي باتت مستباحة لكل من أراد سبيلاً.

إن توصيف مصطلح (إعلامي) يحتاج إلى إعادة تأسيس لمفهوم الإعلام، الذي انفلت بشكل كبير في العراق المحتل، ليتخيل الزبابيگ مثلاً أنهم إعلاميون ومحللون ووو.. لمجرد ظهورهم في هذا البرنامج أو ذاك، وربما كتب جملتين في موقعه الخاص على موقع الفيس بوك أو التويتر، ناهيك عن انفلات مفاهيم مثل ظاهرة (الخبير والمحلل الإستراتيجي)، والأهم أن كل ذلك بات مستساغاً ضمن إطار المجتمع العراقي باعتبار حالة القبول الرئيسة بواقع الافتئات التي تبرز في شكل من أشكاله في الشهادات الوهمية.

إن المواطن العراقي وبعد عقدين من الزمن الأسود أدرك أن الواقع الذي يعيشه أثبت أن النظام الإداري المؤسساتي الوطني قبل الاحتلال بجميع مفاصله المدنية والعسكرية والأمنية أفضل ١٠٠٪ من النظام ما بعد الاحتلال والذي اعتمد المحاصصة الطائفية (الفارسية) لتمزيق وحدة الشعب والمؤسسات لإرضاء رهبر إيران .. وهذا حال الوطن يدفع آلاف الشهداء...الدواعش والمواعش والمليشيات تقتل وتدمر وتستولي على ممتلكات الدولة والشعب، وقياداتهم تسرح وتمرح في الخضراء والبرلمان الدمج ..... هذا هو هدف قانون تدمير واجتثاث الدولة العراقية الإدارية والأمنية التي تأسست ١٩٢١ ووصلت لقوتها وأمنها حتى عام ٢٠٠٣... رغم بعض أخطائها، ولكن عام ٢٠٠٣ شهد تنفيذ أكبر جريمة وهي اجتثاث الدولة بالكامل لتأسيس نظام محاصصة هجين ضعيف ممزق تسيطر عليها عصابات وميليشيات أغلبهم لصوص وقتله لا يختلفون عن غيرهم من الذين يتهمونهم بالإرهاب.

موازنات انفجارية

بلاد رؤية اقتصادية

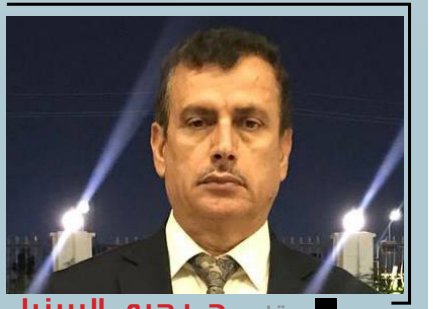

بقلم : د. يحيى السنبل
(أمين سر مجلس شيوخ عشائر الثورة العراقية)

يعيش العراق منذ غزوه واحتلاله من قبل الإدارة الأمريكية وحلفائها في ٢٠٠٣ وضعًا اقتصاديا كارثيا جراء سيطرة مافيات وعصابات إجرامية تحت مسميات حزبية وضمن عملية سياسية فاسدة على كل ثرواته ومقدراته، ورغم الميزانيات السنوية الانفجارية المعلن عنها فإن الحالة المعيشية للمواطن العراقي في ترد واضح ومن سيء الى أسوأ؛ فسوق البطالة زاخر بكل أنواع الشباب وبمختلف الأعمار على اختلاف مستوياتهم العلمية، وبعد تحجيم البطاقة التموينية أو الحصة الغذائية التي كانت مكونة من ٢٢ مادة قبل الاحتلال وتسد رمق أكثر من ٧٠٪ من عامة الشعب فقد تم تحجيم هذه الحصة التموينية إلى درجة إلغائها ونهب تخصيصاتها لسنوات عديدة مما زاد من حدة الفقر إلى أن وصل بحسب تقارير رسمية لمنظمات عالمية إلى نسبة ٤٣٪ من مجموع الشعب تحت خط الفقر

حتى أصبحت السلطات الحاكمة تنفذ أجندات مضرة بالوطن وعلى حساب لقمة العيش للمواطن ورهن مقدرات وثروات البلاد لجهات خارجية واستيلاء المافيات على موازنة الدولة منذ عشرين عاما وتسخيرها بامتيازاتها وأرقامها الفلكية لأشخاص لم يكونوا يوما إلا أداة للعدو باحتلال العراق، ولم يكن لهم من فضل على البلاد بقدر ما كان لهم من أذى وتخريب.

ففي ظل أرقام الموازنات المعلنة كان من البديهي أن تصل قيمة الدينار العراقي الواحد بما يعادل دولارا على أقل تقدير لو توفر للاقتصاد العراقي رجال دولة ذو خبرة وكفاءة وليس مجموعة من الفاشلين الذي لا يهمهم إلا إشباع نهماتهم وتقديم أموال بلادهم لأسيادهم خلف الحدود،

لكن النهب المقنن بقوانين عصابات الجريمة التي أفقرت العراق برغم كل هذه الموارد والإمكانات جعلت الدينار العراقي على نفس قيمته أمام الدولار والعملات العالمية الصعبة في سنوات الحصار والتجويع التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على العراقيين

وفي كل فترة يبدع المجرمون اللصوص بإصدار قوانين تحت غطاء رسمي لسرقة الأموال العامة، فقبل عامين خرجوا بقانون الأمن الغذائي الذي لم يؤمن للشعب قدح ماء أو رغيف خبز بل تقاسمت هذه العصابات تحت غطاء المحاصصة والحزبية وبشكل رسمي هذه الأموال الطائلة وهي خارج حسابات الموازنة من أجل مصالحهم الشخصية والميليشياوية، ولم تكن هناك أي جهة رقابية في الدولة أو من قبل الاحتلال أو منظمته (الأمم المتحدة) لتتساءل أين ذهبت هذه الأموال،

وفي كل دول العالم عند انتهاء السنة المالية يستوجب على الدوائر ذات العلاقة تقديم تقاريرها من أجل رصد الميزانية للعام الجديد وفق جداول الإيرادات والصادرات، لكن عصابات المافيا والفساد خرجت بميزانية لثلاثة أعوام دفعة واحدة بلا وجود لأي تقارير عن الوارد والصادر وإنما على أساس التخمين المسبق لثلاث سنوات قادمة

إن ما يجري في العراق خلافا لكل عمل المنظومات المالية والاقتصادية في الحكومات الرصينة بدول العالم، فهناك من يضع الخطة الخمسينية أو العشرية لإطلاق مشاريع اقتصادية وخدمية وإستراتيجية بحسب أولوياتها وما يتصل بحياة المواطن، ويخصص لتمويلها ضمن الموازنة السنوية وفق الإيرادات

والصادرات وعلى أساس الأسعار العالمية للنفط والغاز والمواد الأخرى التي تتعرض للصعود والهبوط في ظل ما يشهده العالم من تحركات وحروب جعل تلك الأسعار في تغيير دائم، ولكي لا تقع الحكومات بإحراجات مع شعبها تصل إلى حد الاقتراض من دول أو من البنك الدولي وفق شروط مرهقة لاقتصاديات تلك الدول، أما في العراق فسياسة العصابة والمافيا لا يهمها حال العراق سواءً فشلت الموازنة في إتمام فقراتها حتى وإن ذهبت للاقتراض بشروط مجحفة، وهذا ما وصل إليه العراق، فأشخاص متنفذين وأحزاب كارتونية تملك المليارات بما يعادل ميزانيات دولة، والعراق رغم كل إمكاناته لايزال تحت وطأة الديون، وإنما ما يهم هذه العصابات وضع السبل لنهب المال العام دون النظر إلى حاجة البلاد لمشاريع خدمية وإستراتيجية كبرى ترتبط بحياة العراقيين لبناء واقع اقتصادي يتناسب وإمكانية العراق الكبيرة من الثروات والموارد، بما ينعكس حالة الفرد المعيشية والاقتصادية

ومما يشار له في هذا السياق عن استباحة المال العام ما ذكرته سفيرة الإدارة الأمريكية خلال زيارتها الأخيرة للأنبار، أنها سعيدة بوجود مشاريع عكست ما قدمته الإدارة الأمريكية من أموال لإعمار هذه المحافظة، مما يفتح أبواب التساؤل، أين هي تخصيصات الموازنة والأمن الغذائي وما قدمته منظمات عالمية ودول أخرى للمحافظة، وفي أي مواقع تم رصدها، وهناك من يكذب ويضع صوره ويتبجح بأنه هو من قام بالبناء والإعمار؛ فلابد من ساعة حساب ليطلع الشعب على من يقوم منذ عشرين عاما بتدمير وطنه وهلاك اقتصاده.

الشيكل

عملة أصلها من بلاد الرافدين (بابل)

كان نظام المقايضة هو النظام المتبع في التبادل التجاري قبل اختراع النقود، وكان الشعير يمثل الأداة الرئيسية للتبادل التجاري ، إلا أن الفضة أخذت بالتدريج تحتل مكانة الشعير وكانت تقدر بالوزن. ويعزى اختراع النقود إلى بلاد «ليديا» وهي مملكة في آسيا الصغرى ونجد في المدونات التاريخية لبلاد الرافدين أن الملك الآشوري سنحاريب الذي حكم في الفترة ما بين (٧٠٦-٦٨١) عام قبل الميلاد، قد سجل أنه كان يضرب النقود فعلاً من سبائك الفضة والبرونز الصغيرة المختومة ببعض الشعارات مثل رأس عشتار أو رأس شمش لاستخدامها في التعامل التجاري حيث قال : «لقد أمرتُ بصنع قالب من الطين، وأن يُصب البرونز فيه لصنع قطع من فئة نصف شيكل». وكانت العديد من المعاملات تتم بوزن من الفضة أو العملة المضروبة ابتداء من تأريخ الملوك السلوقيين وما بعده. وقد كان وزن الشيكل يعادل ما يساوي حاليا ربع دولار أمريكي ، أي ٢٥ سنتاً، وفي وقتنا الحالي أخذ اليهود عملة الشيكل من بلاد الرافدين وتحديدًا من بابل

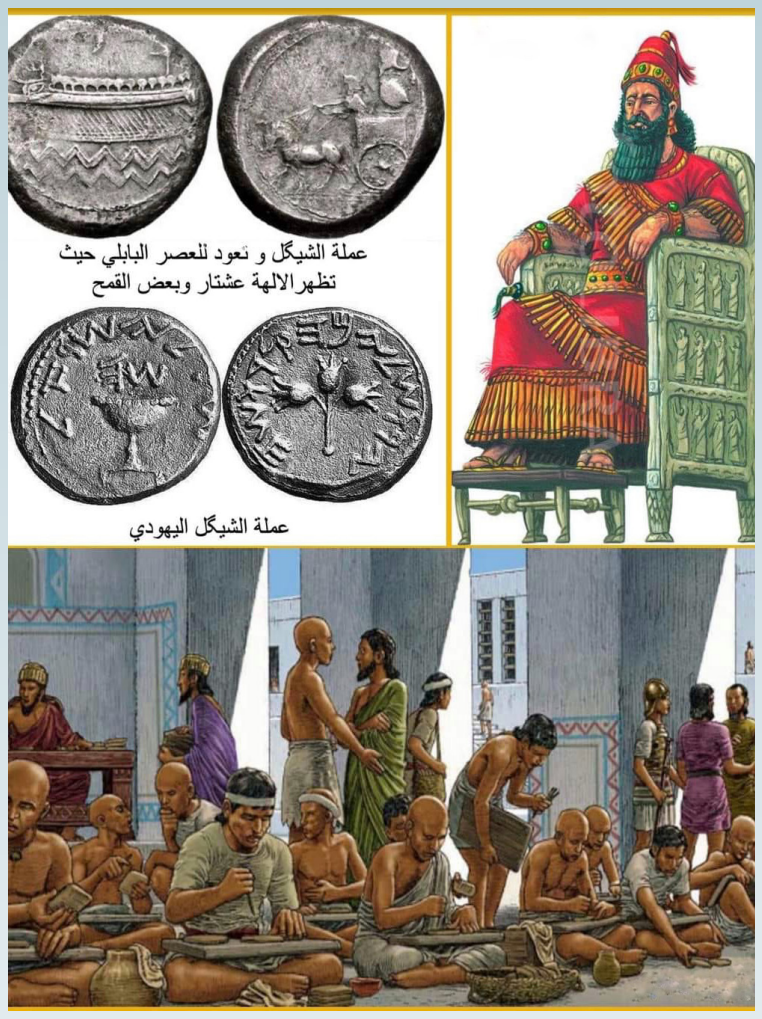
عملة الشيكل و تعود للعصر البابلي حيث تظهر الالهة عشتار وبعض القمح
عملة الشيكل اليهودي

رسالة الاسكندر المقدوني إلى ارسطو

بشأن ذكاء أهل الرافدين

استطاع الاسكندر المقدوني الدخول لمدينة بابل واحتلالها بعد أن احتل معظم أراضي بلاد ما بين النهرين في عام ٣٣١ قبل الميلاد

وبعد أن اتخذ من بابل عاصمة له تعب من التعامل مع أهلها القدماء فكتب إلى أستاذه الفيلسوف الأغريقي أرسطو ما يلي:

«لقد أعياني أهل بلاد ما بين النهرين، ما أجريت عليهم حيلة إلا وجدتهم قد سبقوني إلى التخلص منها، فلا أستطيع الإيقاع بهم، ولا حيلة لي معهم إلا أن اقتلهم عن آخرهم»

مشكاة بغداد

الشاعر المصري: رمضان زيدان

لأنها الجرح كلهم نكأوا لا فرقَ.... مَنْ آمنوا ومَن صبأوا
مروا ثقالاً على الفراتِ بَكَى كما بكتْ جنّاتٍ لها سبأُ
لم يبصروهُ .. وكلهم نَظَرٌ وكل عينٍ رَنتْ له فقأوا
كأن كل الصواب فِعلهمُ (و) وكل ما دون فعلهم خطأُ
لله ما أجود الشعوب رَوَتْ تُرْبَاً دِماها . وكلُّها ظَمَأُ
إن ينْضبِ الزيتُ فهْي باقية مشكاتها كم أنارَها الحمأُ
كأن بغداد أصلُها ذهبٌ رغم المُلِمَّاتِ ما له صدأ
تبدو متى ما بدت بحُلَّتِها قشيبةً إذْ مَنْ حَولَها اهترأوا
لو عَلموا حقَّ قدْرِها لجثوا وقبّلوا الأرض قبل أن يطأوا
لم يضبطوا الوقت فالحياة على ميقاتها تنتهي وتُبتدأ
كأنها حين النفخة اجترأتْ فجاءَ مَنْ نَسْلهُ قد اجترأوا
من حين لم تعرفْ الدنا لغةً ومثلها ما لم يفقهِ الملأ
والآن للحزن خير منسأة على سواها لم يُلف مُتَّكأُ
إن قيل بغداد فالدموع هنا سيلٌ إذ الحزن الماء والكلأ
إني وحزن العراقِ ملءُ دَمَي يهتاجُ بيْ شوقٌ كلَّما هدأوا
فليت عشقيْ العراقَ يَبْلُغُهُ أو ليته عنّي بُلِّغَ النبأُ

قارب الكلك

الكلك : هو نوع من القوارب الذي كان يستخدم في نقل البضائع وكان استعماله مستمرا حتى وقت قريب من عصرنا الحالي، واختص سكان بلاد الرافدين في صناعة الكلك. يصنع الكلك من أقوى أنواع القصب الذي ينمو بكثافة في الأهوار، ويصنع أيضا من أحسن أنواع الخشب الذي يستطيع الصانعون الحصول عليه محلياً، ويدخل في صناعته أيضا جلد الماعز، حيث يتم ربط جلود الماعز المنفوخة تحت سطحه، ليزداد تعويمه وطوفانه ويصبح أكثر قدرة على حمل الأوزان الكبيرة، ويطوف في النهر باتجاه التيار ويتم تحريكه وتوجيهه بالصارية. وكان الكلك عندما يصل إلى الأماكن المخصصة للتوقف يتم تفريغ الحمولة ومن ثم يفكك ويتم بيع أخشابه بسبب جودتها حيثا كانت بسبب ندرة الأخشاب في جنوب بلاد الرافدين وبذلك نستطيع القول إن قارب القفة يستخدم لنقل الأشخاص، أما قارب الكلك يستخدم لنقل البضائع.

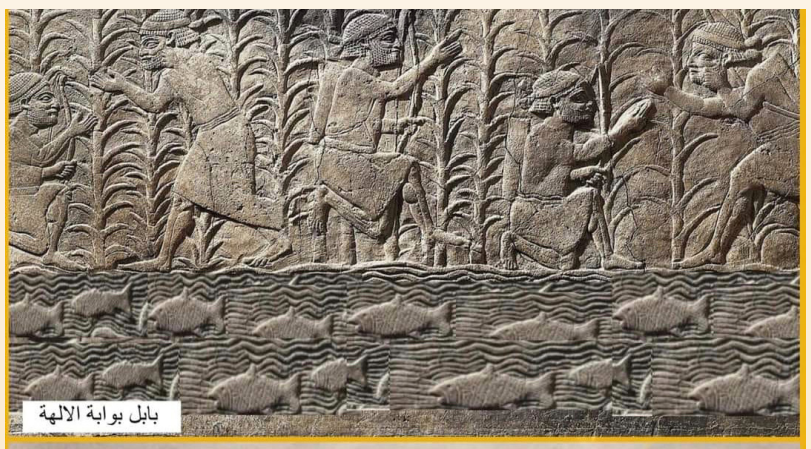
بابل بوابة الالهة

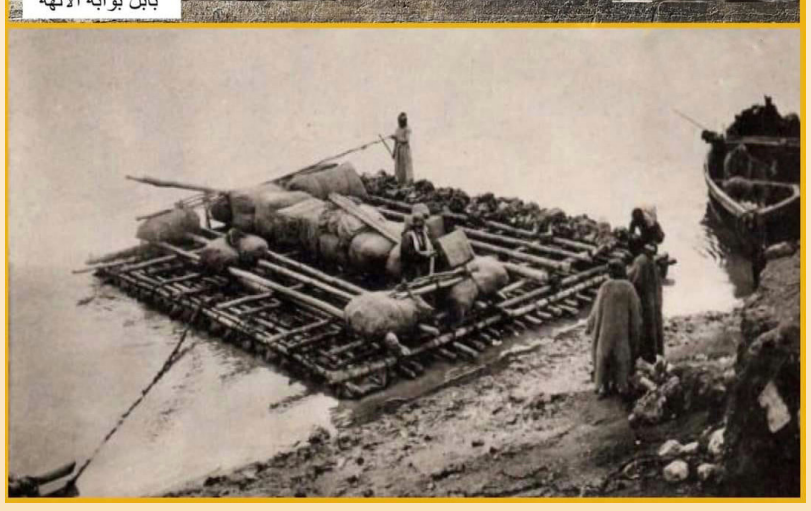

اللوح العبقري في بلاد ما بين النهرين

لوح طيني منقوش بالخط المسماري ويضم ثلاث دوائر هندسية منقوشة بدقة وتحتوي على حسابات فلكية، تم اكتشافه في مدينة اوروك ويعود للفترة البابلية القديمة ما بين (٢٠٠٤- ١٥٩٥) عام قبل الميلاد. ويعد هذا اللوح من أكثر الألواح عبقرية، حيث فيه دقة في رسم الدوائر ومدى تشابهها مع مدارات المجموعة الشمسية التي اكتشفها علماء الفلك في وقتنا الحاضر، وهذا يدل على عظمة بلاد ما بين النهرين قبل أكثر من ٤٠٠٠ سنة.

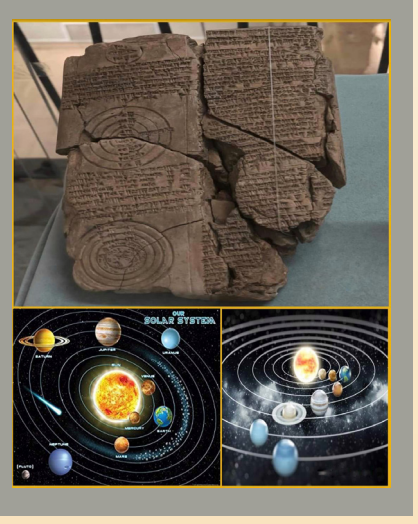

عراق الصمود في جبة التأويل

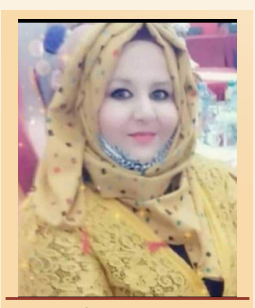
الشاعرة الجزائرية وردة أيوب عزيزي

الأرضُ حبلى والجراحُ عراقُ والشمسُ ثكلى والدماءُ تُراقُ
والناسكونَ مِنَ الدعاء توضأوا وتكهنوا.. في صبرهم ترياقُ
والعاكفونَ على الجراح تأملوا ياوعدَهُم من ذا النوى إرهاقُ
والحالمون على بساط بؤاقِهم المجدُ والإجلال والإشراقُ
يا مَنْ سكبتَ الشمسَ نورَ توهج لتُضيئَها الأقلامُ والأوراقُ
من ألف ضوءٍ سَجدةٌ و تهجُّدٌ و» لبصرةٍ» يتبتلُ المشتاقُ
و ببردةٍ «أنبارنا « متلحفٌ «و لدجلةٍ « يتوحدُ العشاقُ
يا نخلةَ الأمجاد جئتك عاشقا في هيئةٍ نُساكهَا أعراقُ
سبحانَ مَنْ سجدَ الفراتُ لعزّهِ بأصالةٍ» كوفيةٍ» تنساقُ
ويرتلُ الشعراءُ من أحزانهم وجعَ الحروفِ وفي القلوب عناقُ
الله أكبرُ يا عراقَ مواجعي المجدُ عزكَ والضياءُ رفاقُ
في جبّةِ التأويل فسرَ ماءهُ.. من محنةٍ ، يا ويلها إغراق
تتزملُ الخيباتُ ملء دعائها فترفعتْ بعراقها أخلاقُ
طوبى لها في عزمها وثباتها تتجددُ «العهْداتُ «والميثاقُ

ظاهرة تنامي عجز الموازنة

الأسباب والتبعات

بقلم : بسام رعد (باحث اقتصادي)

بقلم| لخصائص الاقتصاد العراقي الدور الكبير في بنية الموازنة منذ عدة عقود حيث عاشت المالية العامة بنعمة رأسمالية الدولة الريعية كقوة مالية مركزية مصدرها الإيرادات النفطية، وجاء ذلك في ظل تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي والتي تجلت من خلال انحسار القدرات الإنتاجية وتراجع مساهمة القطاعات السلعية (من غير قطاع النفط) في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

تلعب الموازنة العامة للدولة أدواراً مهمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع وفي ضوء تنامي النفقات العامة للدولة من خلال طغيان الطابع التوزيعي الاستهلاكي على توجهات الموازنات السنوية، فقد اتجه العجز في الموازنة العامة إلى التزايد بشكل كبير ومع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه وزاد في خطورة الأمر أن هذا العجز أصبح سمة هيكلية بمعنى أنه أصبح صفة لصيقة بالموازنة العامة، ومن ثم بعد ذلك أصبحت تطفو على السطح آثار هذا العجز من خلال ما أفرزه من ضغوط تضخمية وتصاعد حجم الدين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى تصاعد أعباء خدمات هذا الدين على الموازنة العامة؛ فعلى سبيل المثال في مسودة قانون الموازنة لعام ٢٠٢٣ بلغت أقساط خدمة الدين الداخلي والخارجي (القسط + الفائدة) أكثر من (١٨) تريليون دينار عراقي(١).

لذلك فإن التصدي لمشكلة عجز الموازنة العامة يجب أن تحتل مكاناً بارزا في النقاشات الاقتصادية وأي رؤية للإصلاح الاقتصادي لخطورة ما يصاحب هذا العجز من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

ماهية الموازنة العامة

قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل عرفها بأنها: خطة مالية تعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات، تتضمن جداول تخطيطه لتخمين الإيرادات وتقدير النفقات بشقيها الجارية والاستثمارية لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة العامة الاتحادية.

وعليه فإن الموازنة العامة هي أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف سياستها العامة وتتضمن الموازنة العامة للدولة ثمانية أبعاد رئيسية، وهذه الأبعاد هي:

١- البعد السياسي.
٢- البعد الاقتصادي.
٣- البعد المالي
٤- البعد الاجتماعي
٥- البعد الإداري.
٦- البعد الحسابي
٧- البعد القانوني.
٨- البعد المعلوماتي

والموازنة العامة تعد على أساس تقديرات التنمية الاقتصادية والسعي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة، وعليه فإن إعداد الموازنة على عجز مخطط كبير يتعارض مع الأبعاد الاقتصادية والمالية والحسابية والقانونية للموازنة.

عجز الموازنة

يوصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي يعتمد في عائداته المالية اعتماداً شبه كامل على الريع النفطي الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث شكلت الإيرادات النفطية حوالي (٩٥٪) من إجمالي الإيرادات العامة خلال عام ٢٠٢٢، كما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (٥٦,٥٪) عام ٢٠٢١. وهذا ما يجعل الموازنة العامة للدولة شديدة الحساسية لتقلبات دورة الأصول النفطية وأصبحت الإيرادات النفطية هي دالة لأسعار النفط وعدد البراميل المصدرة من النفط الخام.

وكما أن الموازنة العامة يمكن وصفها بأنها مثقلة بنفقات غير نمطية منها أقساط وفوائد الديون الخارجية والمدفوعات لشركات جولات التراخيص النفطية والمنح والإعانات وزيادة النفقات التشغيلية والتي تشكل الرواتب النسبة الأكبر منها، حيث بلغ إجمالي الرواتب الحكومية في مسودة قانون موازنة العام ٢٠٢٣ حوالي ٩٢ تريليون دينار فيما تبلغ نسبة تغطية الإيرادات النفطية للرواتب (٧٩) وهي نسبة مرتفعة وخطيرة، لقد مثلت ظاهرة العجز في الموازنات السابقة نتيجة انخفاض أسعار النفط ظاهرة مركبة ومعقدة وهو عجز مالي / محاسبي يعكس اختلالا هيكليا وليس شكلياً بسبب طغيان الطابع التوزيعي والاستهلاكي على بنود الموازنات السنوية ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة من خلال استحواذ الرواتب والأجور والتعويضات الاجتماعية والإعانات على أكثر من (٧٠٪) من الموازنات التشغيلية للأعوام السابقة.

أما في مسودة قانون الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢٣ بلغ إجمالي العجز المخطط أكثر من ٦٤ تريليون دينار عراقي ومن المفترض أن يغطي هذا العجز من خلال الوفرة التي قد تتحقق من زيادة أسعار النفط الخام المصدر بالإضافة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي ومن مبالغ النقد المدورة في حساب وزارة المالية والتي تبلغ ٢٣ تريليون دينار عراقي.

إن استمرار التخطيط للموازنة في ظل وجود عجز هو مخالف لقانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل (المادة ٤ الفقرة / رابعا) والتي تنص: لا يجوز أن يزيد العجز المخطط في الموازنة التخطيطية على (٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن نسبة العجز المخطط في مسودة موازنة العام ٢٠٢٣ تتجاوز (٢٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي وعليه يتطلب من مشرع قانون الموازنة العامة أن يذهب باتجاه ضغط النفقات العامة المخططة من جهة وعدم تشتيت موارد الموازنة من جهة أخرى والعمل على التخطيط لإيجاد احتياطيات نقدية حقيقية للموازنة لمواجهة أي أزمة اقتصادية قد تحدث مستقبلا في حال انخفاض أسعار النفط فالعجز المخطط يعتبر عبئا مؤجلاً لتغطية نفقات لا يقابلها إيرادات مخططة يتوقع الحصول عليها إضافة إلى أنه يشكل ضغطاً مستقبلياً لحجم إنفاق لا يمكن التراجع عنه. وكما أن الموافقة على تخطيط الموازنة بعجز تشكل خطراً على الإدارة المالية المستقبلية وتتعارض مع الأسس الصحيحة في أعداد الموازنة.

مخاطر تمويل عجز الموازنة

إن ظاهرة العجز بالموازنة العامة للدولة ظاهرة معقدة ومركبة. وليست الخطورة في وجود العجز ولكن الخطورة تمكن في طرق تمويل هذا العجز فعلى سبيل المثال لجأت وزارة المالية إلى تمويل عجز الموازنة أثناء (جائحة كوفيد - (١٩) في العام ٢٠٢٠ من خلال الاقتراض الداخلي عن طريق خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي بمبلغ يقدر حوالي ٢٦ تريليون دينار عراقي. من أجل تمويل الإنفاق الحكومي التشغيلي المتمثل برواتب وأجور الموظفين. وهذا الاقتراض انعكس بدوره على الإنفاق الاستهلاكي من خلال استمرار الطلب على السلع والخدمات المستوردة والتي يتم تلبيتها من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وهي حلقة غير مستدامة. كما تكمن مخاطر لجوء السياسة المالية إلى البنك المركزي من خلال خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي لتمويل الإنفاق الحكومي التشغيلي في أنه يولد زيادة في كمية النقود المتداولة والتي تشكل جانباً من القاعدة النقدية مما يؤدي إلى تضخم عرض النقد وبالتالي رفع معدلات التضخم. بالإضافة إلى تزايد حجم المديونية الداخلية والتي تقدر حالياً بحوالي ٧٠ تريليون دينار عراقي وأكثر من ٦٣٪ من هذا الدين العام الداخلي بعهدة البنك المركزي سواء بشكل حوالات خزينة مخصومة أو سندات حكومية.

وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة باعتباره اختلالاً هيكليا له تداعيات وآثار سلبية مستقبلية، لا بد أن يحتل ما يستحقه من مكانة في النقاشات الاقتصادية بالإضافة إلى ضرورة العمل على علاج هذا العجز ضمن رؤية متكاملة وتحقيق التوازن المحاسبي للموازنة.

مناقشة حول العجز السنوي

في الموازنة الاتحادية 2023

بقلم : د. نزار رافع
باحث اقتصادي

إن الموازنة ليست قوائم بأرقام صماء بأوجه وتقديرات الإنفاق العام للدولة خلال السنة الحالية ومصادر وتقارير الإيرادات المتوقع جبايتها خلال نفس السنة ومقدار الوفر المالي أو العجز فيها، وإنما أصبحت الموازنة من أهم وثائق الدولة الديمقراطية وأهم مؤشرات الأداء خلال السنة وأوجه الإنفاق والتمويل على كافة المجالات، فهي خطط لرفع معدلات النمو وتخفيض معدل الفقر من خلالها ترسم السياسات المالية والنقدية المعبر عنها رفع أو تخفيض الضرائب والرسوم والأجور والخدمات فهي أي (الحكومة) مسؤولة أمام الشعب والبرامج الرقابية في الدولة بمتابعة تنفيذها دون هدر وفيما يلي نبرز مناقشة حول العجز المخطط في الموازنة الحالية البالغ حسب المصادر الرسمية بحدود ٦٤ تريليون دينار من مجموع الموازنة السنوية البالغة ١٩٨ تريليون دينار .

-تبلغ نسبة العجز من الموازنة بالنسبة للإيرادات النفطية ما نسبته ٤٧٪ حيث إن أي انخفاض في معدل السعر الحالي للنفط في ظل الأحداث الساخنة العالمية سيؤدي إلى تفاقم مقدار العجز المخطط حيث افترض سعر نفطي مخطط (٧٠) دولار للبرميل وهذا أعلى سعر مخطط لأساس الموازنات في تاريخ العراق.

- لا توجد خطه حكومية ثابته لمنع تدخل صندوق النقد الدولي في السياسة المالية للبلد، وكذلك لا توجد نيه لمنع الجهات النقدية بالانكماش في سياسة الاقتراض سواء الخارجي أو الداخلي وهذا من شأنه أن يزيد من التزامات الحكومية في السنوات القادمة ويزيد من نسبة العجز في الموازنات القادمة.

- نسبة العجز المخطط يمثل عشرة أضعاف ما مسموح به، حيث نصت المادة (٦) من قانون الإدارة المالية سنة ٢٠١٩ «بأنه لا يجوز أن يزيد العجز في الموازنة التخطيطية على (٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يمثل خرق قانوني بحت من قبل الحكومة.

غير أن في الأدبيات الاقتصادية هناك وسائل لمعالجة العجز السنوي في الموازنة التخطيطية من هذه المعالجات:

١- زيادة الضرائب والرسوم والأجور للخدمات العامة وفي هذه الحالة اعتقد أن الحكومة تسمي نفسها حكومة خدمات فلا تستطيع رفع أو فرض رسوم جديدة خشية الشارع والرأي السياسي المعارض .

٢- زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي فإن أي زيادة للنمو سينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي وهذا سيؤدي إلى تقليل مقدار العجز المخطط ولأن الموازنة أغلب فقراتها تشغيلية ليست استثمارية فإنها ستكون ملزمة بدفع الرواتب والأجور بدون زيادة نمو فعلي.

٣- تقليل النفقات: من المفترض أن دراسة مجلس النواب العراقي سيكون مهمة الشأن حيث يدرس تقليل النفقات الغير ضرورية للموازنة فعلى العكس نرى التصريحات الإعلامية مجلس النواب واللجنة المالية والمطالبات بزيادة التخصيصات للمحافظات والوزارات.

٤- الإصدار النقدي الجديد: وهذه المحاولة ستزيد الكتلة النقدية المعروضة وبالتالي ينخفض سعر الصرف للدينار العراقي.

خلاصة القول

لذا فالمعالجات المهنية الحقيقية تكون في السياسة المالية وتقييد الحرية السياسية في رسم السياسة المالية للبلد لأن السياسي لا يهمه اقتصاد البلد ولا ما سيؤول إليه الوضع الاقتصادي فيجب عدم التدخل وترك السياسة المالية لأهلها.

وكذلك يجب إلغاء امتيازات أكثرها هي اجتماعية مثل رواتب فئات لا داعي لها كمؤسسات تدعي اضطهاد وجهاد وغيرها في النظام السابق، غير إصلاحات حقيقية سيزيد العجز وسيزيد التخبط الاقتصادي.

الموازنة الثلاثية بين الأطماع الاقتصادية والسياسية الإطارية

بقلم : عمر الحلبوسي
(باحث اقتصادي)

لم يعد خافيا على أحد حجم التلاعب العبثي الذي تقوم به قوى الإطار التنسيقي بميليشياته وأحزابه الموالية لإيران من تدمير ممنهج للعراق عبر القرارات والمخططات الرامية لتدمير كافة القطاعات، بعدما أجهزوا على قطاع الصناعة والزراعة وخُجِّم القطاع الخاص الذي بقي يراوح مكانه منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم، بعد أن طالته عبثية هذه الأحزاب التي تعمل لصالح إيران وتهدف لتدمير العراق وسحقه على كافة الأصعدة بغية إبقائه تحت سيطرتها من خلال الأحزاب والميليشيات التابعة لها, فقد أظهرت قوى الإطار أطماعها الحقيقية في تدمير العراق والاستفراد بالتحكم به من خلال الموازنة الثلاثية ذات الأرقام الفلكية التي تجسد سياسية تكرس الدكتاتورية لما بقي من فترة حكمها للدورة الحالية.

• الاطماع الاقتصادية

وقد اتضحت أطماع الإطار التنسيقي في الموازنة الثلاثية من خلال الحجم الكبير للإنفاق التشغيلي وتقليص الانفاق الاستثماري الذي من خلاله كرس الاقتصاد الريعي، يضاف لذلك تعظيم النفقات الخاصة التي تعد خيالية جداً، فضلا عن تدمير القطاع الخاص واستغلال هذه النفقات للسرقة وتمويل النشاطات الحزبية والميليشياوية وتكوين امبراطوريات مالية لشخصيات أصبحت تملك أموالا لا تملكها دول في المنطقة, يضاف لذلك استخدام الموازنة العراقية العامة لدعم وتمويل إيران وميليشياتها في العراق وسوريا ولبنان واليمن ودول الخليج العربي, فقد كشف عن تأسيس الذراع الخارجي الإرهابي لميليشيات حزب الله العراق الموالية لإيران يتقدم قيادة هذا الذراع عناصر من البحرين والسعودية الذين جرى تدريبهم في العراق ويحضون برواتب وتمويلات كبيرة من الموازنة العراقية التي تستغلها إيران في تمويل أنشطتها الإرهابية في المنطقة.

والمتتبع للموازنة الثلاثية يجد فيها تكريسا حقيقيا للسرقات من خلال تضخيم الأرقام لهدف السرقات على الرغم من أنه لا يحتاج العراق لمثل هذه الأرقام, يضاف لذلك حجم العجز الكبير في الموازنة وهو عجز افتعلته القوى الولائية للإجهاز على عوائد النفط واحتياطي البنك المركزي العراقي البالغ أكثر من ١١٥مليار دولار, وهو ما اتضح جليا في مبيعات البنك المركزي العراق من الدولار خلال شهر واحد ٧ مليار دولار وهو جاء بنفس حجم عوائد النفط لهذا الشهر, على الرغم من أن العراق لا يحتاج مبيعات من الدولار بهذا الحجم ولو قارنا حجم المبيعات اليومية من الدولار مع تضخم الأسعار وسعر الصرف الموازي لوجدنا فرقا كبيرا جدا ليضاف لسلسلة الأطماع الاقتصادية التي تعتاش عليها إيران وإطارها التنسيقي الحاكم في العراق.

الموازنة الثلاثية لم تأت بشكل عبثي بل جاءت بتخطيط ممنهج لأن حكومة الإطار والإيرانيون يدركون أن هذه فرصتهم الأخيرة وأن السيطرة على الحكم تكرس من خلال التدمير الاقتصادي وإدخاله في نفق المجاعة والديون الكبيرة كما في لبنان في وقت ينشغل فيه العالم بوضع اقتصادي متراجع جراء الصراعات الاقتصادية الكبيرة بسبب الدورة الاقتصادية التي ستدخل العالم في الأزمة المالية العالمية التي حذرنا منها سابقا التي ستبدأ من الولايات المتحدة ثم أوروبا والعالم وقد بدأت طلائعها, وهي تعد فرصة لإيران التي تريد الإجهاز على ما جناه العراق من عوائد نفطية وسرقة احتياطي العراقي في البنك المركزي, وقد أعادت أدواتها التي استخدمتها سابقا لنفس الغرض المتمثلة بعلي محسن العلاق محافظ البنك المركزي العراقي الحالي الذي ساهم مع المالكي سابقا في سرقة احتياطي البنك المركزي البالغ أكثر من ١٠٠ مليار دولار وتسليم الخزينة العراقية خاوية, وجرى نقل هذه الأموال إلى إيران أو استثمارات ميليشياتها في دول المنطقة وأوروبا.

• الأطماع السياسية

ولم تخلو موازنة الإطار التنسيقي الثلاثية من الأطماع السياسية التي باتت جلية من خلال تكريس الدكتاتورية والاستفراد بالقرار, ويأتي اختيار قوى الإطار لقرار الموازنة الثلاثية حتى لا يحتاج إلى البرلمان للتصويت على الموازنة للفترة الباقية من الدورة البرلمانية الحالية وهو ما يعطيه أريحية في الحكم والتفرد بالقرارات والتنصل من الاتفاقيات مع شركائه في الحكم والذين لا يقلون سوءا عنه في ظل احتدام الصراعات الكبيرة على المناصب التي تأتي للسيطرة على الموازنة من خلال المناصب الوزارية و الإدارية الفاعلية وهو ما يكرس بتحرك السوداني لتغيير المناصب بعد تصريحات المالكي التي أشار فيها لضرورة القيام بعملية تغيير في المناصب بشكل واسع, وهو ما حرك السوداني أداة المالكي لهذا الغرض والذي أشعل الصرعات السياسية بين الأقطاب الحاكمة.

إن الموازنة الثلاثية تعد في السنة الأولى ملزمة بأرقامها، وفي العامين القادمين لا تحتاج إلى تصويت البرلمان كونه صوت عليها مسبقا فيمكن التلاعب في أرقامها صعودا ونزولا وهو ما يعطي الإطار فرصة لتحقيق أكبر سرقة في تاريخ البشرية والإجهاز على الاقتصاد العراقي الذي أوصله الإطار إلى مرحلة الانتحار الاقتصادي بسبب الموازنة التي ستجر العراق إلى مرحلة السقوط الاقتصادي الحر في وقت تراكمت فيه الديون على العراق وتصاعدت فرص انفجار الديون مخلفة أكبر أزمة في تاريخ العراق.

تقلبات أسعار النفط العالمية وانعكاسها على الموازنة العامة

بقلم : الدكتور أحمد الفهداوي
اكاديمي وباحث اقتصادي

لا يخفى على الجميع أن العراق يعد من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل نفقاتها وإعداد الموازنة التشغيلية والاستثمارية حيث تشكل إيرادات النفط أكثر من ثلثي الموازنة العامة للدولة يكملها بذلك إيرادات الجمارك والضرائب والرسوم بنسب بسيطة جدا، وهذا لا يعني أن العراق فقير للموارد الاقتصادية الأخرى كالغاز والمعادن والأراضي الزراعية والمياه التي لو كان لها التخطيط الأمثل لكانت تشكل نسب كبيرة من الموازنة العامة وتجنب مشاكل تقلبات أسعار النفط واللجوء للاقتراض والتمويل بالعجز وتحميل الأجيال الحالية واللاحقة تبعات وأعباء سداد تلك القروض وفوائدها وتعريض الثروة النفطية للهدر الكبير وعدم ضمان حقوق الأجيال اللاحقة وعدم تنويع مصادر الدخل والإنتاج.

يمكن أن ينظر إلى الموازنة على أنها إعداد كمي ورقمي لموازنة الدولة لتسهيل نفقاتها وتحصيل إيراداتها لسنة مالية لاحقة أو حالية وكذلك وسيلة لتخطيط الاقتصاد والإنتاج والرقابة عليه لغرض متابعة تحقيق أهدافها ومعالجة الإخفاقات التي يمكن أن تحدث عند تنفيذها.

يمكن إجمال أهم أسباب تقلبات الأسعار العالمية للنفط، عوامل سياسية كضغط من قبل المنظمات النفطية بتخفيض الإنتاج، عوامل أمنية وظروف الحروب والنزاعات العسكرية، الطلب من قبل الدول الصناعية سواء بالزيادة أو الانخفاض أو استخدام الخزين الإستراتيجي لديها لتعويض طلبها من السوق العالمية، الأزمات الاقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية وأزمة الرهن العقاري وغيرها، ظروف الأمراض وتوقف المصانع والإنتاج كما حدث في أزمة جائحة كورونا، بل يتعدى ذلك حتى التصريحات الإعلامية لرؤساء الدول الصناعية الكبرى كأمريكا أو غيرها يؤثر في تلك الأسعار وهناك العديد من العوامل الأخرى.

لذلك فإن الموازنة العراقية تواجه أزمة كبيرة في تمويل نفقاتها التشغيلية والاستثمارية في ظل تلك التقلبات، ونرى اليوم الحكومة تعد موازنة لثلاث سنوات أكثر من ثلثيها تشغيلي وجزء يسير استثماري في ظل سعر نفط برميل محدد متجاوزه بذلك كل الحسابات في ظل التغيرات التي ممكن أن تحدث نتيجة تلك التقلبات من انعكاسات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني للدولة ككل.

لذا يمكن أن تكون معالجة ذلك من خلال اتباع موازنة عامة مرنة تبعاً لما يحدث من تقلبات في الأسعار العالمية للنفط وما يحدث من صدمات اقتصادية وأمنية وسياسية وصحية تنعكس آثارها على إيرادات الموازنة، تنويع مصادر الدخل والإنتاج وتفعيل دور القطاع الزراعي والصناعي ووضع الخطط الخمسية لتطوير صناعة البتروكيمياوية والأسمدة والأسمنت والغاز وغيرها لرفد الموازنة بالعديد من مصادر التمويل والإيرادات من خلال الاستثمار والتخطيط الأمثل لها نظرا لما يتوفر لذلك من مقومات كافية ومحاربة الفساد المالي والإداري المستشري في تلك القطاعات، محاربة ظاهرتي التهرب الضريبي وعمليات غسيل الأموال وتهريب العملة الصعبة من خلال التحايل والتلاعب بمزاد العملة ومستندات الاستيراد وذلك لغرض تعزيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو والتنمية في مختلف القطاعات لرفد وتنويع مصادر تمويل إيرادات الموازنة.

كل ما سبق يمكن تنفيذه من خلال تولي سياسية وطنية لحكومة وطنية تخدم اقتصاد البلد وتحافظ على مصادر الثروة وتنويع مصادر الدخل وتبوء الأشخاص من ذي الاختصاص والخبرة لمراكز اتخاذ وتنفيذ القرار المهني والوطني لاسيما وأن العراق يمتلك ثروة من تلك الكفاءات والخبرات التي لو أتيح لها المجال لكان الواقع مختلف جدا.

فساد مؤسسات الدولة

وانهيار الاقتصاد العراقي

رغم عشرات المليارات من الدولارات التي تدخل خزائن العراق من مبيعات النفط إلا أنه يعاني من أشد الأزمات التي تعيشها العديد من بلدان العالم الثالث التي تفتقر إلى أي من مصادر الدخل، حيث اتفق الجميع على أن الفساد السياسي وراء كل ما يحدث وأي خطط أو توجهات نحو الاقتصاد لا يتزامن معها تحول سياسي قد يكون الفشل هو نصيبها الأكبر.

بقلم : ثائرة أكرم العكيدي
كاتبة وباحثة

ولا يقل المشهد الاقتصادي العراقي تعقيدا عن المشهد السياسي؛ فالتحديات التي واجهة الإصلاح الاقتصادي ودهوز أركانه كبيرة تتمثل بفاسد الحكومات ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية ومؤسسات الصحة والتعليم والمالية.

حتى أصبحت الحكومة عاجزة عن تنفيذ برامجها الاقتصادي التي تضعها لأن الاقتصاد العراقي يتيم يعتمد على النفط فقط فلا يوجد ناتج محلي إجمالي ولا تشجيع للصناعة المحلية والزراعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن فتح استيراد البضائع بدون ضوابط.

وعد السوداني بمكافحة الفساد المالي والإداري، ومعالجة البطالة، ورفع قيمة الدينار العراقي، وإخراج الجيش والفصائل المسلحة في المدن، وإجراء إصلاحات في القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية.

وبعد مرور عشرين عاما على الاحتلال «المحرر» وحكوماته المتعاقبة، ما زال الشعب العراقي يعاني، فالشيعة الذين تاجر السياسيون بمظلوميتهم ليصلوا إلى السلطة مازال الكثير منهم يعيش في مساكن عشوائية، تحاصرهم الأمراض والأوبئة أسوة ببقية العراقيين.

ولم يكن الاحتلال الأميركي بعيدا عن مشروع تدمير العراق فهيمنته على القرار الاقتصادي والسياسي مع إيران أضر بالعراق وشعبه، فأمريكا تتحكم في موارد العراق المالية عبر صندوق تنمية العراق (DFI) تحت إشراف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، بحجة حمايتها من الملاحقات القضائية من الدائنين والمطالبين بالتعويضات، كان له أثر سلبي في تبديد أموال طائلة وتوفير الغطاءات للفاسدين، أفراداً كانوا أو مؤسسات أو شركات، واستمرار الدوران في حلقة مفرغة في ملفات حساسة وحيوية، من قبيل ملفي الكهرباء والنفط.

ولم تنجح الحكومات المتعاقبة في تحقيق الحد الأدنى من تحسين البنية التحتية للبلد ورفع مستوى معيشة المواطن البائس ولم تفلح الموازنات الانفجارية للسنوات السابقة في توفير الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتحسين مستوى الطرق وإدامة شبكات الماء والمجاري، من جانب آخر لم تنجح الحكومة في إقرار قوانين وتشريعات قادرة على تنشيط القطاع الخاص.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية تعرض الاقتصاد العراقي لانتكاسات كبيرة، تسببت بزيادة معاناة شرائح اجتماعية كثيرة، زادت من معدلات الفقر، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها، ولا سيما بعد خفض قيمة الدينار وتصاعد معدلات التضخم.

من بين عوامل فشل ودمار الاقتصاد العراقي هو غياب التخطيط السليم وتعدد مراكز القرار المحكومة بأمزجة سياسية وتفكير ضيق ومحدود، ناهيك عن تفشي الفساد الإداري والمالي في مختلف مفاصل الدولة، يتجلى ذلك بالمشاريع المتلكئة والفاشلة والمتوقفة والأساليب العقيمة في معالجة البطالة، من خلال التوظيف الحكومي، بدلاً من إصلاح القطاع الصناعي والزراعي، وتفعيل القطاع الخاص، وتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة، وليس الطاردة لرؤوس الأموال.

إن سبب المشكلة في العراق سياسية في المقام الأول فتعيين المسؤولين هو على أساس المحاصصة وليس الكفاءة والمهنية، فغالب من تسلموا المناصب الاقتصادية ليس لهم علاقة بالاقتصاد، والأمر لا يقتصر على الوزراء، وإنما طال الوكلاء والمدراء وحتى الموظفين لأنها حصة الحزب الفلاني، والأمثلة على ذلك كثيرة فمثلا قام رئيس البرلمان بتكليف شخص ليكون مستشارا اقتصاديا له، مع أنه يحمل شهادة بكالوريوس في القانون عام ٢٠١٤، فكيف نتحدث هنا عن إصلاح اقتصادي ومن الذي يتولى عملية الإصلاح!.

فمن يريد الإصلاح عليه محاربة الفساد أولا، لأنه الخطوة الأولى باتجاه الإصلاح الاقتصادي، لكن مشكلة الاقتصاد في العراق هو أن الفلسفة الاقتصادية غير واضحة ومتخبطة، رغم أن المادة ٢٥ في الدستور تشير إلى ضرورة إعادة بناء الاقتصاد على أسس حديثة واستثمار موارده ودعم القطاع الخاص، لكن هذه المادة لا تشير إلى تحول نحو اقتصاد السوق ولا إلى تعزيز العمل بالاقتصاد اشتراكي أو اقتصاد مختلط، هذه المادة يمكن أن تفسيرها أي من الموجودين وفق ما يراه مناسبا.

ومن أجل تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي في العراق، لا بد من العمل على تحسين مناخ الاستثمار، الذي يتطلب الاستقرار الأمني واستقلال القضاء وإصلاحه، لاعتماد باقي مؤسسات الدولة على عدالته واستقلاليته، واعتماد دستور يواكب التطورات التي حصلت في العالم، وهذا يتطلب إزالة ورفع كل القوانين الجائرة والتي تعزز انقسام المجتمع وتهميشه ومحاربة الطائفية التي رسخها دستور ٢٠٠٥، آخذين في الاعتبار أن الديمقراطية تعني حكم الشعب، وحرية الرأي، وحرية الفكر، وحرية الانتماء الحزبي، والأمن الإنساني، وأمن الفرد، هذه جميعاً تمثل مقدمات أساسية وضرورية لتحسين مناخ استثمار مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يبدأ ما لم يسبقه إصلاح سياسي، فمشكلتنا ليست مشكلة اقتصاد بقدر ما هي مشكلة سياسة. الكفاءة والمهنية..

التجارة بين بلاد الرافدين وباقي الدول

في زمن الحضارات القديمة

بقلم : ياسر التركي
(باحث في حضارة العراق)

بعد توسع القرى الزراعية واعتماد الإنسان على الزراعة في حياته اليومية أصبح هناك تطور في الزراعة مما أدى بدوره إلى زيادة الإنتاج الزراعي وكثرة المحاصيل لسد حاجة الإنسان اليومية وأيضاً أدى إلى وجود فائض في الإنتاج الزراعي وقد استغل الإنسان هذا الفائض وقام بتصديره إلى القرى الأخرى إذ حصل هناك تبادل بالمحاصيل الزراعية وقد كانت هذه العملية هي النواة الأولى لنشوء التجارة وعملية المقايضة بالسلع

تطورت التجارة في بلاد الرافدين حتى أصبحت تحمل الأهمية الاقتصادية نفسها التي تحملها الزراعة فكانت التجارة مكملة للزراعة من خلال تصدير المحاصيل الزراعية وغيرها من المنتجات أن الحاجة الأساسية التي أدت إلى تطور التجارة هي حاجة سكان بلاد الرافدين إلى المواد الأولية من المعادن أو الأخشاب أو المنتجات الحيوانية أو النباتية وبالمقابل يقوم سكان بلاد الرافدين بتصدير بعض المواد المتوفرة محلياً مثل المنتجات النباتية والحيوانية أما السبب الآخر لتطور التجارة في بلاد الرافدين هو موقع العراق الإستراتيجي ووجود نهري دجلة والفرات وقربه من الخليج العربي جعله يكون مركزاً تجارياً مهماً في المنطقة

أهم طرق ومناطق التجارة التي اعتمد عليها سكان بلاد الرافدين فهي :

١- الخليج العربي: يحتل الخليج العربي المركز الأول في التجارة مع بلاد الرافدين فكان يمثل منطقة ترانزيت للسفن التجارية فعن طريق الخليج كان يتم استيراد النحاس والأخشاب والأحجار الكريمة والعاج والذهب واللازورد وبعض أنواع الحيوانات والطيور والمنسوجات والملابس

٢- بلاد الشام: تأتي بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية التجارية لبلاد الرافدين فكانت تعتبر البوابة التجارية للبلدان الغربية أما أهم مادة كانت تأتي من بلاد الشام فهي أخشاب الأرز والأخشاب الأخرى وقد أطلقوا عليها ملوك بلاد الرافدين غابات الأرز وورد ذكرها في الكثير من النصوص الأدبية والعسكرية

٣- بلاد عيلام: تعود جذور العلاقات التجارية بين بلاد عيلام وبلاد الرافدين إلى الألف الرابع قبل الميلاد وكانت تعتبر بلاد عيلام البوابة التجارية نحو مناطق الهند وأفغانستان أما المواد التي كانت تأتي عن طريق بلاد عيلام فهي الذهب والفضة والقصدير والأزورد والأحجار والعقيق

٤- بلاد الأناضول: هناك دلائل تشير إلى أن التجارة مع بلاد الأنضول تعود إلى العصر الحجري الحديث إذ كانوا سكان القرى الزراعية الأولى يجلبون الحجر الأوبسيدي الذي ينتشر شرق الأنضول وهو ما تم العثور عليه في قرية جرمو وتل حسونة وازدهرت التجارة في العصور اللاحقة كما في عهد الملك سيرجون الأكدي ونجله نارام سين لكن قد بلغت أوج عطائها في العصور الآشورية أما أهم المنتجات التجارية المستوردة فقد كان في مقدمتها الملابس وكذلك الفضة والذهب والنحاس

٥- مناطق الجزيرة العربية: برزت التجارة مع الجزيرة العربية خلال الألف الأول قبل الميلاد حتى أن الملك نابوئيد قد توجه إلى تيماء واستقر فيها للسيطرة على التجارة وجعلها مركزاً تجارياً للكلدانيين أما فيما يخص المواد التجارية التي تأتي منها فكانت الحيوانات والعطور والأطياب والأحجار الكريمة وكانت تعتبر الجزيرة مناطق لجلب ورعي الجمال

٦- مصر: ازدهرت التجارة مع مصر في العصر الآشوري الحديث إذ ادعى الملك سرجون الآشوري أنه فتح بلاد مصر ليمزج شعبها مع شعب آشور لازدهار التجارة وكذلك لإيجاد أسواق ومصادر المواد الخام الأولية

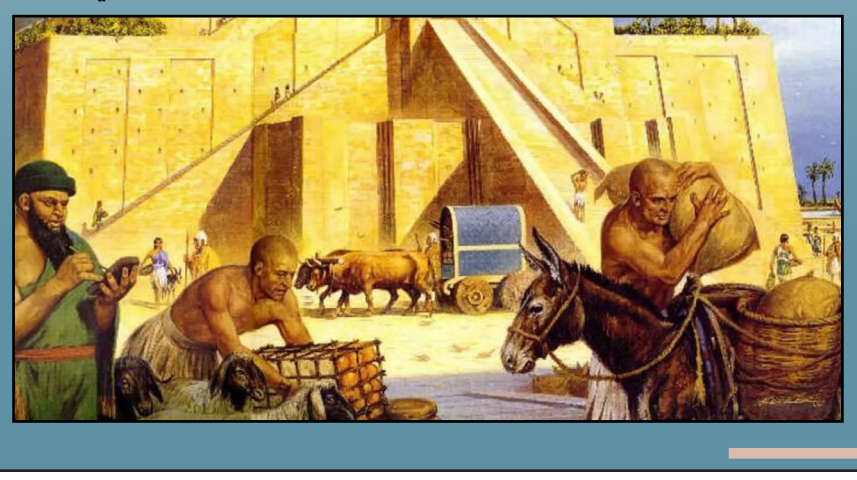

الصراع الأيديولوجي السياسي

بقلم : نور العبيدي
(كاتبة وصحفية عراقية)

الأيديولوجيا هو مفهوم يدل على (علم الأفكار) وهو متعدد الاستخدامات والتعريفات فهو يعمل على إدماج الأفراد في هوية الجماعة سواء كانت (سياسية.. دينية.. فكرية..) ومحاولة ترسيخ هذه الهوية لديهم

ويعتبر الإدماج أعمق وظيفة للأيديولوجيا حيث يتضمن وسيلة للتشويه والتبرير اللتان يُستعملان كتمهيد لعملية الإيهام الفكري وأيضاً هو التعارض بين دافعين أو رغبتين، مثلاً النزاع السياسي الحاصل بين (الصدر والإطار التنسيقي) حيث يُحبذ كل منهما القضاء على الآخر وفرض سلطته وقوانينه على المجتمع بدافع الوعي؛ ولكن في الحقيقة ما هو إلا سراب يعمل على إنتاج صورة مزيفة وغير حقيقية عن الواقع، وتستهدف الأدلجة التأثير على الأفراد وتحديداً طبيعة العلاقة التي تربطهم بواقعهم وبظرف عيشهم، وهذه الإستراتيجية استخدمتها الثُلة التي تسلطت على رقاب العراقيين بعد الاحتلال الأمريكي الغاشم

حيث إنها أوهمت عقلية الكثير بأنهم سيعملون على تطوير البلد وإعطائهم الحُرية في التعبير عن آرائهم وأنهم جاءوا بثورة فكرية ثقافية للتحرر من الديكتاتورية لاستدراك المواطن إلى شبكة الوهم ولكن الواقع مغاير لما يحدث منذُ عشرين عاماً

والحقيقة هم جاءوا لتصدير (الفكر الديني الاستعماري) التابع لإيران الصفوية الذي يعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي بوضعه في حلقة خانقة لإنتاج الحرب (العرقية المذهبية) وفرض المذهب الحاكم الذي يستمد قوته من هذه الأحداث وبهذا تم إنهاك الارتباط الاجتماعي وتمزيقه لأجل مآربهم السياسية وتحقيق مخططاتهم ومشاريعهم الاستيطانية، ومن أهمها هو نشر الفساد وانحلال القانون وانتشار الجريمة بشكل مفزع فكل ساعة توجد (جرائم قتل واغتصاب واغتيال وسطو مسلح) وبهذا حققوا الإدماج الديني الاجتماعي

أما الوضع الاقتصادي اليوم فهو في حالة عجز كامل وذلك بعد إقرار مشروع موازنة (ثلاثية) من قبل حكومة السوداني التابع للإطار التنسيقي الأمر الذي يحدث للمرة الأولى منذُ عام ٢٠٠٣ حيث كانت الحكومات السابقة تقوم بإعداد موازنة لمدة عام وترسلها إلى البرلمان للتنفيذ بعد المصادقة عليها أما ميزانية سنة ٢٠٢٣ فقد تم استنزاف الموازنة بعجز يبلغ ٦٣ تريليون دينار وتعتبر هذه مخاطرة لما سيخلفهُ من أضرار في سياق الريع الذي يستند عليه الاقتصاد العراقي فقد أعربَ الكثير من الاقتصاديّون عن عدم قبولهم لهذه الموازنة وأن صناع القرار يتعاملون مع الأطر القانونية وأحياناً الدستورية وفقاً لرغباتهم وبما يخدم مصالحهم بشكلٍ أو بآخر قبل أي اعتبار آخر واستناداً لهذا المنهج تتعامل الحكومة والقوى السياسية الداعمة لها مع أحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ تماماً كما تتعامل مع الديموقراطية بشكلها الملفق والعجيب.

وأن المواد (أولاً وثانياً وتاسعاً والحادي عشر) من قانون الموازنة تؤكد مبدأ الموازنة السنوية وما تعمل به حكومة السوداني هو دعاية سياسية بائسة لاستدامة الفساد المالي السياسي وأن الموازنة ستدخل نحو مسار حرج في حال انخفض سعر خام برنت إلى نحو ٦٠ دولار للبرميل الواحد وأن الإيرادات النفطية عندئذ ستغطي فقرتين فقط رواتب الموظفين والرعاية الاجتماعية اللتين تصلان إلى أكثر من ٨٧ تريليون دينار في موازنة ٢٠٢٣ ويعتبر هذا دليل عدم كفاءة حكومة الإطار بتوجيه الاقتصاد العراقي إلى بر الأمان ..!

- العراق يغرق في بحر الفقر والبطالة والفساد
- عشرون عامًا من نهب الأموال والفساد المنظم
- ثروات العراق لم تسعد العراقيين لذهابها إلى جيوب الفاسدين
- ثنائية المال والفساد تضع العراق في صدارة قائمة الدول الفاشلة
- مافيات الأحزاب الحاكمة تهيمن على ملفي تهريب النفط والمشاريع الوهمية

الميثاق | تقرير

على الرغم من أن العراق حقق خلال العام الماضي (٢٠٢٢) عائدات مالية بأكثر من ١١٥ مليار دولار جراء تصدير النفط الخام، لتكون الأعلى منذ سنوات إلا أن هذه الأموال لم تسعد العراقيين ولم تقلص حجم البطالة والفقر الذين يئنون تحت وطأته منذ الاحتلال وحتى الآن.

وهذا التضخم في الإيرادات لم ينعكس على حياة المواطن العراقي؛ نتيجة الفوضى السياسية التي هي المسبب الرئيس للأزمات السابقة والحالية في العراق لأن هذا النظام لم يستند إلى مسار اقتصادي متكامل يحقق النمو والازدهار للعراقيين، من خلال برامج عادلة، الأمر الذي حول اقتصاد العراق إلى اقتصاد تبعي للمشروع الإيراني، فضلا عن الأثر السلبي لعمليات تهريب الدولار وغسيل الأموال وإيقاف عجلة البناء والصناعة، مما أدى لتدهور الوضع المعيشي لجميع العراقيين.

وسجل العام ٢٠٢٢ ارتفاع معدلات الفقر إلى ٢٥٪ من إجمالي السكان البالغ أكثر من ٤٠ مليون نسمة.

وما يزيد من أزمات العراق الاقتصادية أن العراق يعد الدولة الأكبر بعدد الموظفين الحكوميين نسبة إلى مجمل القوى العاملة بالاعتماد على دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية وبيانات المؤسسة واقتربت هذه المعدلات من تسعة ملايين بما فيهم الجيش والأجهزة الأمنية والمتقاعدين وأن ٧٥٪ من الموازنة العامة تذهب رواتب للموظفين والمتقاعدين.

إن ريعية الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط بنسبة ٩٣٪ منذ ٢٠ عاما لا يُشغل إلا نحو ١٪ من حجم اليد العاملة بالعراق في القطاع النفطي.

واستنادا إلى التردي والتراجع الاقتصادي والنهب المنظم لثروات العراق فإنه ومنذ عقدين من الزمن وهو البلد الغني بالنفط يغرق في بحر من الفساد استنزف معظم إيراداته، ما دفع المواطنين نحو بئر عميق من الفقر، رغم امتلاك بلادهم ثروات هائلة.

ولا تُعد حادثة سرقة الـ ٢,٥ مليار دولار أميركي، من العائدات الضريبية للدولة العراقية، التي جرى الكشف عنها هي الأولى، بل إن مئات مليارات الدولارات سرقت وضاعت بطرق مختلفة منذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣.

تفيد المعلومات التي تنشرها ما يسمى هيئة النزاهة وتتسرب من وثائق تتوفر لدى مجلس النواب، إضافة إلى تقارير صحافية بأن حجم الأموال التي خسرها العراق جراء الفساد، أكثر من ٨٠٠ مليار دولار، منذ الاحتلال الأميركي ولغاية الآن وتختلف طرق الفساد، لا سيما أن الأحزاب المسيطرة على الحكومة ووزاراتها توجد عبر مسؤوليها وأعضائها في كل الأبنية الحكومية.

وتكون عملية الفساد عن طريق صفقات استيراد وتصدير، أو عن طريق توفير الأغطية المالية للمشاريع الوهمية، واستخدام الفواتير والصكوك المزورة، إضافة إلى السرقة الواضحة، التي تجري عبر نقل المبالغ المالية الضخمة من الدوائر والبنوك الرسمية إلى حسابات بنكية خارج العراق، أو تحويلها إلى كتل نقدية كبيرة ويجري نقلها إلى إيران.

ويبقى ملف تهريب النفط هو الأكثر إثارة والأعقد من بين الملفات، التي يرزح تحتها العراق كونه يمثل «الحصة الكبرى للأحزاب»، فقد كلف هذا الملف الشائك العراق نحو ٢٥٠ مليار دولار خلال الأعوام الخمسة الماضية فقط، وفقاً لتقديرات خبراء أفادوا وتشترك فيها جميع الأحزاب الحاكمة.

ويتصدر ملف «غرق الأموال العراقية» هو الأكثر غرابة، حين كشف محافظ البنك المركزي علي العلاق عن تلف سبعة مليارات دينار، جراء دخول المياه إلى خزائن البنك وأتت على محتوياته.

كما يتصدر ملف المشاريع الوهمية التي صرفت لأجلها العراق مليارات الدولارات، وهي ملفات فساد كبيرة بجميع مؤسسات الدولة على مدى السنوات الماضية، لا سيما تلك التي خصصت لها الأموال في ظل الموازنات الانفجارية، لكن لم يظهر أثرها بسبب مافيات الفساد المتغولة في الحكومات العراقية المتعاقبة وأن حجم الفساد أكثر من ٥٠٠ مليار دولار، وأن بعض الجهات الرقابية والمتخصصة بمتابعة المشاريع متواطئة إن لم تكن متورطة».

إن معدلات الفساد المالي في العراق، تفوق ما يعلن عنه في الصحافة والتقارير الرسمية وشبه الرسمية، جراء تغوله وتفرعه وتمكنه من جوانب العمل الحكومي والمؤسساتي في الدولة العراقية، بالتالي فإن هذه الأموال راحت، والتفكير باسترجاعها وارد، لكنه صعب وشائك لأن الإفلات من العقاب هو السمة الواضحة في التعامل الحزبي والسياسي مع موارد الدولة، كون الأحزاب تسيطر على كل شيء تقريباً، وتحولت معظم عمليات السرقة إلى عادة حزبية، بل إن الأحزاب التقليدية باتت تعتبر أن نهب أموال الدولة العراقية يندرج ضمن الحصص والاستحقاقات السياسية والانتخابية.

حكومة الإطار ترفع مخصصات وزاراتها ومؤسساتها إلى أكثر من ضعف

في خطوة جديدة لسرقة المال العام وثروات البلاد أقدمت حكومة الإطار المتمثلة بموظفها محمد شياع السوداني إلى رفع مخصصات الوزارات الحكومية إلى أكثر من ضعف لكل وزارة، من أجل سرقتها والتغطية على سرقاتها التي تقوم بها والتي تدعي إنها نفقات للبنى التحتية والإعمار وغيرها من الحجج الواهية.

وجاءت الزيادات بحسب الآتي:

رئاسة الجمهورية: من ٦٠ مليار دينار في عام ٢٠٢١ إلى ٩٤ مليار دينار في العام الحالي

رئاسة مجلس الوزراء: من ٤٧٥ مليار دينار في ٢٠٢١ إلى ١,٢ تريليون دينار في العام الحالي.

مكتب رئيس مجلس الوزراء: من ٧٦ مليار دينار إلى ٢٢٩ مليار دينار.

أمانة مجلس الوزراء: من ١٨٦ مليار دينار إلى ٩٢٠ مليار دينار.

الجهات الأخرى التابعة لرئاسة الوزراء وصندوق إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية: من ٣٧٨ مليار دينار إلى ٩٩٠ مليار دينار.

ديوان الوقف الشيعي: من ٨٣٩ مليار دينار إلى ١،٤٥ إلى تريليون دينار

ديوان الوقف السني: من ٣٠٩ مليار دينار إلى ٤٣٩ مليار دينار.

مؤسسة الشهداء: من ٨٦ مليار دينار إلى ٣٥٤ مليار دينار.

مؤسسة السجناء: من ٣٢ مليار دينار إلى ١٣٠ مليار دينار

وزارة الخارجية: من ٣٦٣ مليار دينار إلى ٨٣٧ مليار دينار

وزارة الصحة: من ٣,٧ تريليون دينار إلى ١٠ تريليون دينار

وزارة العدل: من ٧٣١ مليار دينار إلى ١ تريليون دينار

وزارة التربية: من ٢,٣ تريليون دينار إلى ١١ تريليون دينار

وزارة التجارة: من ٤,٢ تريليون دينار إلى ٧,٢ تريليون دينار

وزارة الثقافة: من ١٧٤ مليار إلى ٢٢٧ مليار دينار

وزارة النقل: من ٦٢٦ مليار دينار إلى ٢,٨ تريليون دينار

وزارة الإعمار والإسكان والبلديات: من ١,٥ تريليون دينار إلى ٤,٩ تريليون دينار.

جزء من صفقات الفساد في العراق

على الرغم من دخول أكثر من ألف مليار دولار من مجموع موازنتها السنوية منذ ٢٠٠٣ إلا أنها ذهبت إلى جيوب الفاسدين وهذا جزء بسيط منها والتي تم تكريم الفاسدين لأنهم ينتمون للمحور الإيراني، ونذكر بالأرقام منها:

اختفاء ٦٠٠ مليار بزمن حكومتي المالكي

صفقات الفساد في العراق

عبد الفلاح السوداني: استلم منصب وزير التربية في حكومة الجعفري ومنصب وزير التجارة في حكومة المالكي، ومتهم بقضايا فساد تم إلقاء القبض عليه وحكم عليه بالسجن ٢١ عاما، ولكن بعد نطق الحكم بأشهر تمت براءته من قبل القضاء المسيس وأطلق سراحه.

وفي السياق وصلت عمليات الفساد في ملف الحصة التموينية إلى مستويات عالية، ساهمت فيها الكثير من أوجه الفساد ابتداءً من الوزير مروراً بكبار الموظفين والوكلاء والمدراء العامين وصولاً لوكلاء الغذائية وفقا لمصادر حكومية وغير حكومية

نور زهير: اتهم بما يسمى سرقة القرن حيث سرق أكثر من مليارين ونصف المليار من أموال الضرائب، وتم الإفراج عنه ليسترد جزء بسيط جدا من الأموال التي سرقها.

وزارة النفط:

يبقى ملف تهريب النفط هو الأكثر إثارة والأعقد من بين الملفات، كونه يمثل الحصة الكبرى للأحزاب، فقد كلف العراق كبيرة وتشترك فيها جميع الأحزاب بما فيها الحزبان الحاكمان في إقليم.

وزارة الكهرباء:

صرف أكثر من ٦٠ مليار دولار من غير التشغيلية وكل مليار دولار من هذا المبلغ يفترض أن يمنح ١٠٠٠ ميغاواط، وبالتالي فإنه يجب أن يكون هناك ٦٠ ألف ميغاواط، في حين أن ما موجود في أحسن الأحوال هو ٢٠ ألف ميغاواط فقط، بسبب فساد كبير في مشاريع الوزارة.

جميع وزراء الكهرباء الذين جاءوا خلال السنين الماضية وتقلدوا منصب الوزارة مروا مرور الكرام ولم يقدموا أو يطورا أي شيء للمنظومة الكهربائية بشكل عام سوى السرقة والملاحقات القانونية للبعض ممن هرب إلى خارج العراق.

وزارة الداخلية:

جهاز كشف المتفجرات وصفقة فساده

لم ينس العراقيون، صفقة الفساد التي استنزفت أموالهم ودماءهم، الخاصة باستيراد «أجهزة كشف المتفجرات» المزيفة التي استورد العراق منها نحو ٦ آلاف قطعة عام ٢٠٠٧، ليتبين بعدها أن مسؤولين ينتسبون إلى وزارة الداخلية عقدوا الصفقة مع شركة بريطانية، بمبلغ تجاوز ٤٠٠ مليون دولار. وتسببت هذه الصفقة بمقتل آلاف العراقيين جراء الاعتماد على الأجهزة التي ظهرت حقيقتها فيما بعد، وأنها لا تصلح لكشف أي نوع من أنواع المتفجرات.

وحتى عام ٢٠١٦ خسر العراق نحو ١٥٠ مليار دولار بسبب صفقات تسليح القوات العراقية، والتي يتهم فيها رئيس الحكومة الأسبق نوري المالكي، بسبب شبهات الفساد فيها من جهة وعدم وصول كل الأسلحة إلى العراق، بل إن تأكيدات شبه رسمية تشير إلى أن العراق استلم ربعها فقط.

وزارة التربية:

وبالنسبة لفساد قطاع التعليم وتحديداً في عام ٢٠١٣، كشفت مصادر عن أن وزارة التربية العراقية متورطة بعملية تغيير تاريخ انتهاء شحنات من «البسكويت» المخصص لطلاب المدارس، ووعد البرلمان والحكومة بفتح تحقيق إلا أنه أغلق رغم أن الصفقة كانت بنحو ٦٩ مليون دولار، وتشمل مواد مختلفة لصالح الأطفال، ويتورط في هذا الملف سياسيون وأعضاء أحزاب وموظفون في وزارة التربية العراقية.

وفي عام ٢٠٠٨، منح العراق شركة إيرانية مشروع بناء ٢٠٠ مدرسة من هياكل حديدية، بتكلفة تبلغ ٢٨٠ مليار دينار (٢٣٢,٧ مليون دولار)، إلا أنه لم يُنفذ المشروع حتى الآن، بسبب خلافاتها على الأموال مع المقاولين العراقيين، الذين وصل عددهم إلى ١٨ مقاولاً، هرب غالبيتهم إلى خارج البلاد، في عهد نوري المالكي.

صفقة الطائرات الروسية سعدون الدليمي والمالكي

صفقة بـ ٤,٢ مليار دولار

خلال زيارة المالكي إلى روسيا عام ٢٠١٢ تم الإعلان عن إبرام صفقة أسلحة بين العراق وروسيا بقيمة ٤,٢ مليار دولار، حيث وقع المالكي خلال تلك الزيارة الصفقة.

ويستمر مسلسل الفساد في العراق لأن أحزاب السلطة تعمل على سرقة أموال الشعب العراقي

بيان رقم (١٤٤)

عشرون عامًا والاحتلال متواصل في تدمير العراق

تمر اليوم الذكرى العشرون على استمرار جريمة احتلال العراق، التي أعلنها المجرم جورج بوش رسميًا في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وكان ارتكاب هذه الجريمة خارج ما يعرف بالشرعية الدولية؛ حيث أقدمت أمريكا بالشراكة مع بريطانية وبالتعاون والتنسيق مع إيران يساعدهم ٣٥ دولة بغزو العراق؛ بذريعة أسلحة الدمار الشامل التي تبين لاحقًا أنهم تعمدوا تسويق كذبتهم السوداء لارتكاب جريمة احتلال العراق وتدميره، ونشر الرعب والموت بين سكانه، ودمار مدنه وأحيائها التي انطلقت ولم تتوقف، ثم انتقل العراق من حالة الحرب إلى حالة الفوضى المتعمدة التي لم يخرج منها ويعيش في دوامتها المستمرة.

وتعرض الشعب العراقي على مدار العقدين الماضيين للإبادة الجماعية والإرهاب والفقر والتشريد والتهجير القسري لكثير من أبنائه ومدنهم التي أصبحت منزوعة السكان بفعل الميليشيات الموالية لإيران وأحزاب السلطة التي مارست قمع الحريات والاعتقالات التعسفية، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي بدأها الجيش الأمريكي في تعذيب السجناء في (أبو غريب) مرورًا بإطلاق يد إيران في تشكيل ميليشيات مسلحة مارست الطائفية بأبشع صورها واغتالت العلماء والكفاءات العراقية المدنية والعسكرية، واستهدفت المجتمع العراقي بقتل شيوخ العشائر وعلماء الدين والمؤثرين فيه وطنيًا ودينيًا، وقد ساهمت هذه الميليشيات والسياسيات الحكومية منذ ٢٠٠٣ بشكل كبير في تمزيق المجتمع العراقي تمهيدا لتقسيمه بحسب مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلن عنه الاحتلال للعراق والمنطقة لتأسيس دول طائفية ومذهبية تضرب بعضها بعضا في منطقة الشرق الأوسط الجديد.

وقد تعمد الاحتلال الأمريكي البريطاني الإيراني خلق أزمات سياسية وعسكرية وأمنية واجتماعية وثقافية داخل المجتمع العراقي عبر آلته الإعلامية الضخمة التي مارست التضليل لدعم مشروع الاحتلال ومن تعاون معه ونفذ مشروعه الخبيث من أحزاب وميليشيات وشخصيات جمعها الاحتلال سابقا في ما يعرف ب (مؤتمر لندن) وساهمت بسرقة مؤسسات الدولة وإحراق وزاراتها؛ لتغييب الشعب العراقي ومصادرة دوره وتزييف الحقائق بعد أن ادعت أمريكا أن الشعب العراقي سيستقبل قوات الاحتلال بالورود؛ لكن موقف الشعب العراقي كان واضحًا من خلال استهداف قوات الاحتلال وانطلاق المقاومة العراقية في أول عملية نوعية بدأت في مدينة الفلوجة، ثم امتدت إلى مدن وقرى محافظة الأنبار والموصل وبغداد وشمال بابل وصلاح الدين وديالى وكركوك، وقد تجسدت قوة المقاومة وعنفوانها في معركة الفلوجة الأولى التي نعيش ذكراها التاسعة عشر ة حيث هُزمت أمريكا في تلك المعركة التي أجبرت القوات الأمريكية فيها على الاستسلام وتسليم المدينة لأهلها؛ لتصبح الفلوجة أول مدينة تتحرر من قبضة الاحتلال بعد اعتراف جورج بوش بخسائره الفادحة في الفلوجة.

إن الميثاق الوطني العراقي إذ يؤكد على أن الاحتلال ومشروعه السياسي مستمر في تدمير العراق من خلال استمرار عمليته السياسية الطائفية التي غيبت العدالة ونشرت الفساد ورهنت البلاد لأعدائه وعملت على تمزيق وحدته، إلا أن الشعب العراقي الرافض لهذه الأوضاع الشاذة مصر على إنهاء العملية السياسي بشخوصها وأحزابها واستبدالها بنظام سياسي وطني مبني على أساس التعددية والمواطنة والانتخابات الحقيقية؛ وهو ما يدعونا جميعًا إلى مواصلة الكفاح لإكمال تحرير العراق من خلال وحدة الأهداف وتنسيق المواقف الوطنية.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢٣/٤/٩